الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس _مستغانم_

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في علوم تسيير تخصص: تسيير استراتيجي

دراسة حلقة التعثر البنكي ومعالجتها

دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL بولاية مستغانم

من إعداد الطالبة:

- عمران يمينة

الاستاذة المشرفة:

بن علي عائشة

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اللهم صل على سيدنا محمد صلاة تنجينا بها من جميع الأهوال والآفات، وتقضي بها جميع الحاجات، وتطهرنا بها من جميع السيئات، وترفعنا بها عندك أعلى الدرجات، وتبلغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات في الحياة وبعد الممات وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا.

أهدي ثمرة جهدي

إلى من ساندتني في مشواري الدراسي، إلى المنبع الذي أرتوي منه حبا وحنانا، إلى من شاركتني أفراحي وأحزاني إلى نور حياتي أمي الغالية.

إلى من علمني معنى الحياة، إلى من سعى لتلبية حاجاتنا ولم يبخل علينا بأي شيء، إلى أحن وأعظم رجل في الكون أبي الغالي.

إلى من وهب لي حياته وأضاء النور في حياتي، إلى سر بسمتي و سعادتي رفيق روحي زوجي الغالي.

إلى إخوتي أحبائي الصغار" محمد" و" عبد القادر"

يميـــنة

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه عدد خلقك ورضى نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك اللهم لك الحمد ولك الشكر حتى ترضى ولك الحمد ولك الشكر عند الرضى ولك الحمد ولك الشكر دائماً وأبداً على نعمتك التي أنعمتها عليا.

أخص بالتقدير والشكر والديا اللذان علماني أن الصبر مفتاح النجاح.

أتقدم بأجمل عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة "بن علي عائشة"

على كل ما قدمته لي من توجيهات والتعليقات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الذي لم يبخل عليا في تقديمه المساعدة في البحث الأستاذ "محمد رمضاني".

وكذلك أشكر أستاذ ثانوية مزغران " زبالح" على مساعدته لي.

ولا أن أنسى أشكر كل من "بوخاتم" و"دحمان بوزيد" موظفي في بنك التنمية المحلية على تقديمهم لي كل المعلومات حول موضوع بحثي.

يميـــنة

الملخص:

الملخص:

إن للبنوك دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر مكان للمحافظة على الأموال ومصدر لمنح القروض للعملاء. لكنها دائما معرضة للعديد من المخاطر البنكية وأهمها مشكل التعثر البنكي الذي يعتبر من أكبر المخاطر التي تواجه البنوك.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مشكل التعثر البنكي وأساليب معالجته، وعليه قمنا من خلال هذه الدراسة التعرف على أهم أسباب ومختلف مراحل التعثر البنكي وآثاره، فمن أهم أسبابه تعثر القروض.

على هذا الأساس تم اختيار بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم كدراسة حالة من أجل معرفة أهم أساليب المعتمدة في استرجاع القروض المتعثرة.

الكلمات المفتاحية:

البنوك، المخاطر البنكية، التعثر البنكي، القروض المتعثرة

Abstract:

Banks have a major role in achieving economic development, as they are considered a place to preserve funds and a source for granting loans to customers. But it is always exposed to many banking risks, the most important of which is the problem of bank default, which is one of the biggest risks facing banks.

This study aims to know the problem of bank default and the methods of dealing with it. Accordingly, through this study, we have identified the most important causes and various stages of bank default and its effects, one of the most important causes of loan defaults.

On this basis, the Local Development Bank of the state of Mostaganem was chosen as a case study in order to know the most important methods.

Keys words:

Banks، Banking risks، Bank default، Loans defaults

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	**أ**
فهرس الأشكال والجداول	**ث**
قائمة الملاحق	**ج**
المقدمة	**01**
الفصل الأول: عموميات حول البنوك	
تمهيد	**05**
المبحث الاول: ماهية البنوك	**06**
المطلب الأول: مفهوم البنك ونشأته	**06**
الفرع الأول: مفهوم البنك	**06**
الفرع الثاني : نشأة البنوك.	**07**
المطلب الثاني : أهمية واهداف البنك	**07**
الفرع الأول: أهمية البنك	**07**
الفرع الثاني: أهداف البنك	**08**
المطلب الثالث: مبادئ البنوك وأنواعها	**08**
الفرع الأول: انواع البنوك	**08**
الفرع الثاني: مبادئ البنوك	**12**
المبحث الثاني: القروض البنكية	**13**
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وأهميتها	**13**
الفرع الأول: مفهومها	**13**
الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية	**13**
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية	**14**
المطلب الثالث: خطوات ومعايير منح القروض	**15**
الفرع الاول: خطوات منح القروض	**15**
الفرع الثاني: معايير منحها	**17**

المبحث الثالث: المخاطر البنكية	**18**
المطلب الاول: مفهوم المخاطر البنكية	**19**
المطلب الثاني: انواع المخاطر البنكية	**20**
المطلب الثالث: أساليب التحكم في المخاطر	**21**
خاتمة الفصل	**22**
الفصل الثاني: التعثر البنكي وأساليب معالجته	
تمهيد	**23**
المبحث الأول :ماهية التعثر البنكي	**24**
المطلب الاول: مفهوم التعثر البنكي وسماته	**24**
الفرع الاول: تعريف التعثر البنكي	**24**
الفرع الثاني: سماته	**25**
المطلب الثاني: أسباب تعثر البنكي	**25**
المطلب الثالث: آثار التعثر البنكي	**26**
المبحث الثاني: القروض المتعثرة ومراحل تعثر البنكي	**27**
المطلب الاول: مفهوم القروض المتعثرة	**27**
المطلب الثاني: اسباب تعثر القروض	**28**
المطلب الثالث: مراحل التعثر البنكي	**29**
المبحث الثالث:: أساليب معالجة التعثر البنكي	**30**
المطلب الأول: كيفية تحصيل القروض المتعثرة	**30**
المطلب الثاني: أساليب معالجة القروض المتعثرة	**32**
المطلب الثالث: معالجة التعثر البنكي	**34**
خاتمة الفصل	**35**
الفصل الثالث: دراسة ظاهرة التعثر البنكي وسبل معالجته	
تمهيد	**36**
المبحث الأول: عموميات حول بنك تنمية المحليةBDL	**37**
المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم و هيكله التنظيمي	**37**
الفرع الأول: تعريف بنك التنمية المحلية	**37**
الفرع الثاني: تعريف بنك تنمية المحلية لولاية مستغانم	**37**
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية و الوكالة لولاية مستغانم	**38**
المطلب الثاني: صلاحيات المديريات والأقسام لبنك التنمية المحلية و مهامه و أهدافه	**45**

الفرع الأول: صلاحيات المديريات والأقسام داخل البنك	**45**
الفرع الثاني: مهام بنك التنمية المحلية	**47**
الفرع الثالث: أهداف البنك	**47**
المطلب الثالث: شروط و مبادئ منح القروض في بنك التنمية المحليةBDL وآثارها	**48**
الفرع الأول: شروط بنك التنمية المحلية لمنح القرض	**48**
الفرع الثاني: مبادئ منح القروض في بنك التنمية المحلية	**48**
الفرع الثالث: أثر منح القروض في بنك التنمية المحلية	**48**
المبحث الثاني: واقع التعثر البنكي في بنك BDL	**49**
المطلب الأول: الوثائق اللازمة لمنح القروض وحجم القروض المتعثرة في بنك BDL	**49**
الفرع الأول: الوثائق اللازمة في منح الروض في بنك التنمية المحلية	**49**
الفرع الثاني: حجم القروض المتعثرة في بنكBDL	**52**
المطلب الثاني: دراسة حالة عن طلب قرض وإجراءات منحه في بنك التنمية المحلية	**52**
المطلب الثالث: كيفية معالجة بنك BDL لقرض المتعثر	**54**
خاتمة الفصل	**56**
خاتمة عامة	**57**
قائمة المصادر والمراجع	**60**
الملاحق	**63**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01_I)	المخاطر البنكية	19
(02_II)	مراحل التعثر البنكي	29
(03_III)	مخطط وكالات لفرع الجهوي لولاية مستغانم	38
(04_III)	الهيكل التنظيمي لمديرية الجهوية لبنكBDL	44
(05_III)	هيكل التنظيمي لوكالة بنك تنمية المحلية مستغانم	45

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01_III)	حجم القروض وحجم ونسبة تعثرها لسنوات (2019_ 2021)	52

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتبر القطاع البنكي العمود الفقري و مركز الحيوي للنظام الاقتصادي لما له من أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية. إن البنوك في وقتنا الحالي تحتل مكانة مهمة في أي دولة حيث تلعب دورا رئيسيا في تسهيل المعاملات وبالتالي تنشيط الاقتصاد وزيادة كفاءته. تعد البنوك مصدرا للحفاظ على الأموال وذلك عن طريق جمع المدخرات والأموال من الأفراد والمستثمرين وتحويلها الى سلع و أموال يمكن إقراضها للعملاء.

تبذل البنوك جهدا كبيرا لتقديم خدمات تنافسية من خلال تطوير أساليب مختلفة لضمان حسن سير معاملاتها سواء استلام الودائع أو منح القروض وبالتالي تحصيل الأرباح، فإن عمليات الاقتراض تشكل موردا مهما للإيرادات ودخل البنك بما تحققه من أرباح ضخمة وبأقل المخاطر، فحدوث أي خلل أو قصور من شأنه أن يؤدي إلى خسائر فادحة قد تؤدي في أسوء الأحوال إلى تصفية أو انكماش البنك. رغم تطور النشاط البنكي إلا أنه لا يزال من أكثر المجالات عرضة للخطر، فالتعثر هو أحد أخطر التهديدات التي تواجه البنوك حيث يؤثر سلبا على ربحية البنوك وموقعها تجاه العملاء ويمكن أن يؤثر ذلك على الاقتصاد بشكل عام .

الجزائر كغيرها من الدول ليست محصنة من مشاكل القروض حيث كان النظام البنكي الجزائري يعاني من مشاكل تعثر القروض الممنوحة ولهذا قام بتقديم شروط منح القرض وذلك لتقليل من مشكلة التعثر البنكي.

بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للبنوك معالجة التعثر البنكي؟

الأسئلة الفرعية:

على ضوء الإشكالية المطروحة نطرح بعض الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ماهي البنوك وماهي المخاطر التي تواجهها؟
- ما هو التعثر البنكي وماهي القروض المتعثرة؟
- ما هي أساليب معالجة التعثر البنكي؟

الفرضيات:

تتمثل في:

- يعتبر البنك مؤسسة مالية يعمل على جلب الودائع و منح القروض.

- ❖ التعثر البنكي هو عجز البنك على تلبية الطلب على النقود.
- ❖ من أساليب معالجة التعثر القروض تقديم شروط منح القرض قبل منحه.

مبررات اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار الموضوع ما يلي:

- ❖ الميول الشخصي والرغبة الذاتية للعمل في البنوك.
- ❖ توسيع مكتسباتي في مفهوم القروض.
- ❖ الأهمية البالغة لمشكل التعثر البنكي وآثاره.

أهداف الموضوع:

- ❖ التعرف على مشكلة التعثر البنكي .
- ❖ تحديد أهم أسباب ومراحل التعثر البنكي.
- ❖ التعرف على القروض المتعثرة وأساليب تحصيلها.
- ❖ تحديد كيفية معالجة هذه المشكلة العويصة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة الموضوع في:

- ❖ أهمية القطاع البنكي في الدولة والتعرف على مختلف المخاطر التي تواجهه.
- ❖ أهمية التعرف على مشكل التعثر البنكي وأسبابه.
- ❖ أهمية التعرف على كيفية معالجة مشكل التعثر البنكي.

حدود الدراسة:

تم تسليط الضوء على ماهية البنوك و مخاطرها و ماهية مشكل التعثر البنكي وكيفية معالجته في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي من حيث الإطار المكاني سنأخذ دراسة حالة البنك التنمية المحلية لولاية مستغانم، ومن حيث الإطار الزماني فالدراسة تحددت سنة 2022.

منهج دراسة الموضوع:

الجانب النظري: لقد تم الاعتماد في الدراسة النظرية على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات والمفاهيم المتعلقة بالبنوك ومشكل التعثر البنكي في الفصلين الأول والثاني بالاستعانة بمجموعة من المراجع كالكتب والمذكرات والمجلات.

الجانب التطبيقي: من أجل تبرير و تدعيم النتائج التي توصلنا إليها في الجانب النظري. اخترنا بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم مع الاستعانة بدراسة حالة لقرض متعثر وكيفية تحصيله.

صعوبات البحث:

لقد واجهت في البحث صعوبات من بينها:

- ❖ قلة المراجع المتعلقة بموضوع التعثر البنكي.
- ❖ نقص الدراسات السابقة.
- ❖ انتظار الطويل لرد بأنه تم قبولي في البنك وتحديد مدة التربص التي لم تكن ملائمة مع ظروفي.

الدراسات السابقة:

- دراسة **هبال عادل** في مذكرته لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي لعام 2012 حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أسباب مشكلة الديون المتعثرة في المصاريف الأولية الجزائرية ومالها من تأثير مباشر على النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك وتحديد أهم الإجراءات الرقابية والاحترازية المطبقة على المصاريف الأولية الجزائرية.
- دراسة **شليق رابح** في مذكرته لنيل شهادة الدكتوراه لسنة 2020حيث تناولت هذه الدراسة تأثير الديون المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية على سياستها الإقراضية ودراسة تحليل أثر كل من نمو مشكلة الديون المتعثرة على سياسات الإقراض في البنوك ونمو مشكلة الديون المتعثرة على هيكل توظيف الأموال في البنوك مما ينعكس سلبا على تمويل خطط التنمية الاقتصادية.
- دراسة دكتور **دريد كامل آل شيب** في كتاب إدارة البنوك المعاصرة، حيث تناول في كتابه كل من مفهوم إدارة البنوك وأنواعها ومخاطرها، ومشكل التعثر المصرفي وأسبابه وأساليب معالجته.
- دراسة **مجلة الاقتصاد الجديد** في عنوان الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في نظام المصرفي الجزائري والتي هدفت إلى دراسة واقع الرقابة المصرفية التي كان لها دور كبير في

الوقاية من تعثر المصارف في مختلف دول العالم، لمعرفة مدى مساهمتها في الوقاية من تعثر المؤسسة المصرفية الجزائرية استنادا إلى الإصلاحات المصرفية التي مست النظام المصرفي الجزائري.

هيكل البحث:

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول والثاني خصصته للجانب النظري حيث تمثل في:

الفصل الأول:

تطرقنا إلى كل من مفهوم البنوك و أنواعها والقروض البنكية وخطوات منحها و مختلف المخاطر التي تواجه البنوك.

الفصل الثاني:

فقد تطرقنا فيه إلى تحليل مفهوم مشكل التعثر البنكي وتحديد أهم أسبابه مع ذكر أهم مراحله وطرق معالجته ومفهوم القروض المتعثرة وأساليب تحصيلها.

الفصل الثالث:

فتناولنا فيه الجانب التطبيقي حيث قسمناه الى مبحثين المبحث الأول خصصناه لتقديم بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم بينما المبحث الثاني فتطرقت لمختلف الوثائق اللازمة لمنح القروض ودراسة حالة لقرض متعثر

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك

تمهيد:

تعتبر البنوك حاليا من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصاديها، ولقد ازدادت أهميتها في الوقت الحالي فهي اداة من ادوات الاستثمار تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية. يعمل البنك عل تقديم القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية المختلفة، وهو بدوره معرض لكثير من المخاطر الذي قد تؤديه الى الافلاس.

ولهذا الغرض فتطرقنا في هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الاول: ماهية البنوك وأنواعها

المبحث الثاني: القروض البنكية

المبحث الثالث: المخاطر البنكية

المبحث الأول: ماهية البنوك

تحتل البنوك مكانة هامة في الدولة فهي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها في تنمية اقتصادها فلهذا علينا التعرف على البنوك وماهي أهميتها وكيف نشأت وماهي أهدافها ومبادئها.

المطلب الأول: مفهوم البنك و نشأته

الفرع الأول: مفهوم البنك

للبنك تعاريف عديدة فالبعض يعرف البنك على انه هو "مكان تجميع الأموال على شكل ودائع أو مدخرات صغيرة، أو اشتراكات ليتم توظيف هذه الأموال واستخدامها تبعا لدرجة استقرارها ومقدارها وحجمها".[1]

"إن كلمة banque في اللغة الأوروبية والمشتقة من كلمة بنكوbanco الإيطالية تقابل كلمة مصرف في اللغة العربية بمعنى المنصة أو الطاولة والسبب في ذلك أن التجار الذين كانوا يقومون بأعمال الصيارفة أنداك في أواخر القرون الوسطى كانوا يضعون النقود التي يتعاملون بها على موائد معدة لذلك وأطلق على من يمارس هذه المهنة اسم بنكي banquier". [2]

إن البنك باعتباره "منشأة مالية فهو المكان الذي يتلقى فيه عرض النقود بالطلب عليها و مهمته الأولى هي قبول الودائع من أطراف و إقراضها لأطراف أخرى، فإن وظيفته الأساسية هي تجميع الأموال وتوظيفها ليمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه".[3]

والبنك عبارة عن" مؤسسة مالية تتعامل في النقد وكافة وسائل الدفع الأخرى، ويقوم بدور الوسيط المالي بين المتعامل من الأفراد والشركات ويعمل على تأمين حاجات العملاء المالية من خلال تقديم والتعامل مع مجموعة من الخدمات المالية، وضمن مجموعة من القواعد المحلية والدولية".[4]

ومن خلال هذه التعريفات فنستنتج بأن البنك هو منشأة مالية تعمل دور وسيط حيث يسهل عملية العرض والطلب على النقود فتعمل على تمويل عملائها بأموال على شكل قروض لآجال محددة.

---

[1] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي- إدارة البنوك التجارية – دار غيداء للنشر والتوزيع – ط1-2015-ص12

[2] رايس حدة – دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية – دار إثراك للطباعة والنشر والتوزيع – 2009 – ص31

[3] محمد سعيد سلطان – إدارة البنوك – دار الجامعة الجديدة الإسكندرية – 2005 ص09

[4] دريد كامل أل شيب – إدارة البنوك المعاصرة – دار المسيرة للنشر والتوزيع – ط1_عمان – 2012 – ص36

الفرع الثاني : نشأة البنوك

إن" ظهور المصارف ومؤسسات الإيداع ارتبط بقيام الدولة بعملية سك النقود حيث كان الإغريق أول من سك النقود، لذا كان لهم الفضل الأكبر في النهوض بالعمل المصرفي وانتشاره في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

في ذلك الوقت كان المحتاجون للقرض يلجؤون إلى الصاغة للاقتراض لأن الصاغة هم القادرون على القيام بتلك المهمة، فكان الصاغة يقرضون هؤلاء بفائدة من أموالهم الخاصة، ومع مرور الوقت بدأ الصاغة يلاحظون بأن الأموال المودعة إليهم شبه ثابتة لا تتحرك بشكل إجمالي، كما لاحظوا تأثر تجارتهم سلبا بالاقتراض وعدم وجود مصادر ذاتية تمكنهم من الاستمرار في الاقتراض بفائدة، فبدأوا يستغلون الودائع الموجودة لديهم من النقود في إقراض الناس. ونجحت هذه الفكرة حتى بدأ الصاغة يتنافسون فيما بينهم، فبدأوا بحمل طاولتهم Banks إلى الشواطئ والأماكن التي تمكنهم من الحصول على حجم ودائع أكبر.

هكذا نشأت فكرة البنوك وتطورت في القرن 12 حيث أجمع الباحثون على أن إنشاء أول بنك منظم قد تم في مدينة البندقية في عام 1157م. و استمر تطور هذه الفكرة في القرن 17 ميلادي لنأخذ شكل بنك وذلك بسبب تطور حاجات المجتمعات مما ساعد في التوسع الصناعي الذي بدأ في نفس الوقت".[1]

المطلب الثاني : أهمية واهداف البنك

الفرع الأول: أهمية البنك

للبنوك أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتتمثل أهميتها [2]:

1. تلعب البنوك دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال تقديمها للقروض بعد أن يقتنع البنك من الهدف والغاية من القرض الذي يطليه العميل، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة اقتصادية للعميل وللمجتمع على حد سواء.
2. تقوم البنوك في المشاركة في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها ضمن القانون.
3. تقديم الاستشارات المالية لعملاء كعمل دراسات جدوى اقتصادية.
4. تشجيع التجارة المحلية الداخلية والخارجية من خلال تقديم قروض على شكل اعتمادات مستندية.

[1] محمود الوادي – حسين سمحان – المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية – دار المسيرة للنشر والتوزيع – ط1_عمان – 2007 ص33-34

[2] _سامر بطرس جلدة – النقود والبنوك – دار البداية للنشر والتوزيع _ط1– عمان– 2009 – ص91 – 92

5. تساهم البنوك في تنمية الأسواق والمؤسسات المالية، كما تلعب البنوك دورا مهما في تخفيف من مشكلة البطالة من خلال التوظيف المباشر.

الفرع الثاني: أهداف البنك

"يسعى البنك كغيره من منظمات الأعمال إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها"[1]:

1. **الأهداف المالية:**
   - استمرار تحقيق الأرباح، فالبنك يسعى الى تحقيق وتعظيم الأرباح.
   - تعظيم معدل الفائدة على الاستمرار.
   - المحافظة على بنية معقولة من السيولة، أي وجود قدر كافي منها بحوزة البنك تكفيه لمواجهة التزاماته تجاه العملاء في كل الأوقات ومختلف الديون المستحقة.
2. **الأهداف الإنتاجية:**
   - تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها لمواجهة متطلبات العملاء.
   - تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية.
   - تقليل الوقت الضائع.
   - الاستغلال الأمثل للأصول المادّية والمالية والبشرية هي بحوزة البنك، فالاستغلال الأمثل والفعال هو الذي يسمح له في الأخير بتحقيق خدامات بنكية أجود وبأقل تكلفة وبأسعار ملائمة لإمكانيات الزبائن وفي وقت ملائم لهم ومن ثم زيادة الإنتاجية.
3. الأهداف الخاصة بالبقاء والاستمرار وتجنب الأخطار.
4. الأهداف الاجتماعية و البيئية مثل تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي.

المطلب الثالث: أنواع البنوك ومبادئها

الفرع الأول: أنواع البنوك

للبنوك أنواع عديدة ومختلفة تتمثل في:

[1] _ إسلام عبد القادر عثمان _ القروض البنكية_ مكتبة الوفاء القانونية_ ط1_ الإسكندرية _ 2017_ ص 163، 164

أولا: البنوك المركزية

هو عبارة عن "مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة. يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد".[1]

يقوم البنك المركزي بالوظائف التالية :[2]

- تنظيم حجم العملة وفقا لمتطلبات الأعمال والجمهور، ولهذا الغرض فإنه يمنح الحق الوحيد لإصدار الأوراق النقدية.
- إنجاز الأعمال المصرفية العامة وخدمات الوكالة للحكومة.
- الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للمصارف التجارية.
- الاحتفاظ باحتياطات البلد من العملات الدولية و إدارتها.
- تقديم تسهيلات الانتمائية بشكل إعادة القطع أو التسليفات مقابل ضمان للمصارف التجارية وبيوت بالخصم، والمتعاملين المجازين بالأوراق التجارية، أو المؤسسات المصرفية الأخرى وذلك بصفته بنك البنوك.
- مراقبة الائتمان وفقا لحاجة الأعمال والاقتصاد بصورة عامة ولأغراض تنفيذ السياسة النقدية العامة التي تتبناها الحكومة.

ثانيا: البنوك التجارية

هي" منشأة مالية تقبل الودائع من الغير بغرض القيام بإقراضها وتتميز بأنها أكثر أنواع المصارف عرضة للمخاطرة باعتمادها على أموال الغير وقلة حجم رأس المال الخصا فيها بالإضافة إلى أنها تواجه متطلبات سيولة كبيرة أكثر من غيرها لاعتمادها على الودائع التجارية وتتميز أيضا بأنها تتعامل مع عدد كبير من المتعاملين على عكس بقية المنشأة المالية إلا أن أهم سيمة تتميز بها البنوك التجارية عن بقية المؤسسات المالية هي قدرتها على خلق وإتلاف النقود".[3]

[1] ضياء مجيد الموسوي– أسس علم الاقتصاد – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر – ط1 – 2014 – ص27

[2] ضياء مجيد الموسوي – مرجع نفسه – ص 28 - 29

[3] وليد العايب – لحلو لخاري – اقتصاد البنوك والتقنيات البنكية – مكتبة حسن العصرية – ط1 – 2013 – ص08

"لاشك أن قيام أي بنك تجاري يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، بالإضافة إلى دوره في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ولتحقيق هذه الأهداف لابد للمصرف من أداء مجموعة من الوظائف أهمها":[1]

1- قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية، أو ودائع لأجل ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل، وبضمانات للحصول على عائد مناسب من هذه العملية.
2- شراء وبيع الأوراق المالية وفتح الاعتمادات المستندية، لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير.
3- المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية أو دعمها ماليا وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني.
4- تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم.

ثالثا: البنوك الإسلامية

البنك الإسلامي هو مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.

هو" مؤسسة بنكية لا تتعامل بالربا أخذا أو عطاء، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم، وحينها يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض ولا يدان أحدا مع اشتراط الفائدة، وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة فيها يتحقق من الربح، فإذا تحققت الخسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم".[2]

" تتمثل وظائف البنوك الإسلامية في":[3]

- تمارس البنوك الإسلامية الأعمال المصرفية والمالية التجارية وعمال الاستثمار وتأسيس المشروعات والأعمال المصرفية التي يغلب على أنشطتها العمليات القصيرة الأجل مثل بيع المرابحة، والاستثمار المباشر بأموالها أو المشاركة مع الغير أو بتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، ونمارس أعمال أخرى أيضا بالمشاركة مع التنمية الطويلة الأجل والمساهمة في البنية الأساسية والخدمات ذات العائد غير المباشر والخدمات الإنتاجية.

[1] عبد الباقي إسماعيل إبراهيم – إدارة البنوك التجارية – دار النشر والتوزيع - عمان 2015 – ص16
[2] الغرغري شهاب أحمد – إدارة البنوك الإسلامية – دار نفائس للنشر والتوزيع – ط1_عمان – 2011 ص11
[3] دريد كامل ال شيب – مرجع سبق ذكره ص 46 -47

- التمويل بالمضاربة أي المشاركة بين العمل والمال بنسب يتم الاتفاق عليها.
- التمويل بالمشاركة وهي مشاركة العميل بالاستثمار بنسبة من رأس المال، ويتم توزيع الأرباح حسب رؤوس الأموال من خلال منح العميل نسبة معينة من الأرباح.

رابعا: بنوك الاستثمار

هي "منشأة مالية تعتمد بشكل كبير على المجال الاستثماري سواء كان في مجال الأوراق المالية العقارات بما يضمن تحقيقه عوائد مجزية للمستثمرين كما تقدم هذه البنوك خدمات مختلفة لهم غالبا ما تمتلك هذه البنوك فرقا متخصصة من المستشارين الذين يحددون اتجاهات الاستثمار على ضوء العلاقة الموجودة بين العائد والمخاطرة بالإضافة إلى القيام بإدارة المحافظ الاستثمارية لصالح المستثمرين مقابل نسبة محددة من الأرباح."[1]

خامسا: البنوك المتخصصة:

البنوك المتخصصة هي البنوك التي "تعمل على تمويل المشروعات الصناعية أو الزراعية أو التجارية الأجل وقصيرة الأجل وأن إراداتها تعتمد على رأس مالها وما يخصص لها من موازنة الدولة أو السندات والقروض العامة وهي لا تستطيع التوسع لأن مواردها محدودة."[2] وتتمثل في :

أولا: البنوك الصناعية

هي البنوك التي "تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع على القيام بأعمالهم على أتم وجه ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركة صناعية".[3]

ثانيا: البنوك الزراعية:

وهي "البنوك التي تقوم بعملية التمويل الزراعي حيث توفر الأموال من أجل إنفاقها على الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك في المجال الزراعي ويعمل على تقديم مقدار معين من المال وفق شروط يتم الاتفاق عليها بين المقرض صاحب المال والمقترض المستثمر لذلك المال وعلى المقترض أن يتعهد بإعادة هذا المال في المستقبل"[4].

[1] _ وليد العايب، حلو بخاري_ مرجع سبق ذكره_ ص09

[2] _ دريد كامل آل شيب_ مرجع سبق ذكره_ ص49

[3] محمد آل صيرفي_ إدارة المصارف_ ط1_دار الوفاء لطباعة والنشر_ الاسكندرية_ 2007_ ص14

[4] _سمية محمد مصطفى، محمد الأمين_ دور البنك الزراعي في تمويل محاصيل الدورة الزراعية_ مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية _ المجلد 05_ العدد01_ جامعة كسلا السودان_ جوان 2021_ ص302

ثالثا: البنوك العقارية:

وهي البنوك "التي تقوم بتمويل بهدف الاستثمار في مجالات شراء أو بناء أو ترميم او تحسين المساكن والوحدات الإدارية والمنشئات الخدمية المجال المخصصة للنشاط، وذلك بضمان حق الامتياز على العقار أو رهنه رسميا أو غير ذلك من الضمانات التي يقبلها الممول".[1]

الفرع الثاني: مبادئ البنوك

"يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين ومن أهم هذه المبادئ ما يلي": [2]

1) **السرية:** إن معاملات البنك وعملاته تقوم على الثقة المطلقة فيه وفي العاملين لديه فالمودع أمواله بالبنك إنما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التي تعد من أسراره الخاصة. وكذلك فإن المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم إلى القرض سرا خاصا بهم و إذاعته تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة فيهم.
2) **حسن المعاملة :** إن المعاملة الحسنة التي يتلقاها عميل البنك من العاملين فيه هي التي تجذب العميل إلى التعامل مع البنك بذاته مادامت الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك واحدة، وواجب البنك أن يعني عناية فائقة باختيار العاملين فيه، ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه.
3) **الراحة والسرعة:** إن احساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد إليه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء.
4) **كثرة الفروع**: إن البنوك تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق مختلفة لها فوائد كثيرة مثل:

- تيسير البنك على عملاء البنك إجراء معاملتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك.
- توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة.
- السهولة و السرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل نقود من جهة إلى أخرى.

[1] _عليش فاطمة وآخرون – تمويل القرض العقاري في البنوك الإسلامية – مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة_ مجلد 03_ العدد 02_جامعة الجلفة _ 2020 _ص 165

[2] _ محمد ال الصيرفي – مرجع سبق ذكره– ص 23 – ص24

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية

تعمل البنوك على تقديم قروض للأشخاص الذين يريدوا أن يقوموا بمشاريع معينة وذلك بشروط.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وأهميتها

الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية

تعرف القروض البنكية "أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة ."[1]

وفي تعريف آخر فإن القروض البنكية هي عبارة عن " مبلغ محدد من المال يتفق عليه ويكون تحت تصرف العميل من أجل استخدامه لهدف معلوم ومحدد للمصرف، وفي الحدود، وشروط وبالضمانات الواردة بتصريح.

التسهيل الائتماني وذلك بهدف تنمية نشاط العميل مقابل تعهد والتزام العميل برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصارف المستحقة من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد."[2]

الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية

للقرض" أهمية بالغة يمكن النظر إليها من زاويتين الأولى من جهة البنك، والثانية من جهة مساهمتها في النشاط الاقتصادي. ويمكن عرض أهمية القروض البنكية على نحو التالي:"[3]

I. **من وجهة نظر البنك:**

- إن ارتفاع نسبة القروض في البنوك تشير إلى وجود فوائد وعمولات معتبرة وهذا ما يسمح بدفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصارف كما يوفر امكانية الاحتفاظ بجزء من السيولة لمواجهة طلبات السحب من العملاء.
- تعتبر القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الاعتماد والتي تنتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.
- تمثل القروض الجانب الأكبر من استخدامات البنوك، ولذلك تولي البنوك لها عناية خاصة عند دراسة ميزانياتها.
- تعد القروض المصرفية الاستثمار أكبر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك اذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يتمكن البنك الحد منها.

[1] _سيف هشام صباح الفخري_ الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية_ ماجستير العلوم المالية والمصرفية_ جامعة حلب _ كلية الاقتصاد_ 2009_ ص01

[2] _ شليق رابح_ أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية_ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية_ الجزائر_ جامعة غرداية _ 2020_ ص03،04

[3] _ القرصو وفاء_ أثر القروض المصرفية على نمو الاقتصادي_ أطروحة دكتوراه في الاقتصاد البنكي_ الجزائر_ جامعة تلمسان _ 2009_ص 27، 28

- ان القروض المصرفية تشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن له القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي سعى إلى تحقيقها.

II. **من جهة النشاط الاقتصادي:**

- تعمل القروض على خلق فرص العمل وبالتالي نقص البطالة وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسيع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.
- زيادة حجم الإنتاج في المجتمع، ويعني هذا زيادة مردودية المنتجين الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.
- يؤدي سحب القروض المصرفية من قبل المقترضين إلى زيادة حجم عرض النقود ولهذا تعتبر القروض عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الانفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.
- للقرض المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد لإقراضها، الأمر الذي يحد من الاستهلاك.
- بدون القروض المصرفية تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن الأموال المودعة في النقود سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر انتاجية.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

"تصنف القروض المصرفية وفق عدة معايير الذي تتمثل في":[1]

أولا: تصنيف القروض حسب معيار الزمن

1. **قروض قصيرة الأجل:** تبلغ مدتها عادة سنة واحدة أو أقل، تستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت، وتنقسم إلى ما يلي:

- **قروض الإعارة:** وهي عبارة عن عقد يعطي بموجبه أحد المتعاقدين للآخر مبلغ لمدة معينة، مع إلزام هذا الأخير على إرجاع المبلغ المقترض بنفس الكمية أو العينة بدون فوائد.
- **الحساب الجاري:** هو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الأخذ في الحسبان كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي، وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة.

2. **قروض متوسطة الأجل:** هي التي تكون مدتها 5 سنوات وتوجه إلى تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها مشروعات الصناعية.

[1] _ هبال عادل_ إشكالية القروض المصرفية المتعثرة _ مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية_ جامعة الجزائر _ 2012 ص07

3. **قروض طويلة الأجل:** وهي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات فإنها تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.

ثانيا: تصنيف القروض من حيث النشاط الاقتصادي

هناك ثلاث أنواع تتمثل في[1]:

1) **القرض الاستثماري:** عادة ما تلجأ إليه المشروعات من رؤوس الأموال الثابتة (الأراضي، المنشآت، التجهيزات....) وتكون في الغالب طويلة الأجل. إن السندات من الأداة المناسبة للحصول على هذ النوع من القرض.
2) **قروض تجارية:** يطلبه التجار لتمويل عمليات تصريف المنتجات للتجارة فيها، كما تلجأ إليه المشروعات لتمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري.
3) **القرض الاستهلاكي:** وهو يمنح للأفراد من أجل تمويل خدماتهم الاستهلاكية واحتياجاتهم من السلع المعمرة (سيارات، ثلاجات...) ويأخذ شكل البيع بالتقسيط ظهر سنة 2002 ومبلغه الإجمالي لا يفوق 100.000 دج معدله 9% مدته على الأكثر5 سنوات، ويكون بشروط تتمثل في:
   - السن محدد من 19 إلى 70 سنة.
   - حامل للجنسية الجزائرية.
   - تبرير دخل مالي منتظم.
4) **القرض الإيجاري:** هو عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا، بوضع ألات أو معدات تحت تصرف مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها.

المطلب الثالث: خطوات ومعايير منح القروض

الفرع الأول: خطوات منح القروض

في حالة رغبة عملاء البنك بالحصول على القروض يجب على البنك القيام بالخطوات التالية":

1) الفحص الأولي لطلب القرض

تبدأ عملية منح القروض بتقديم العميل أو الزبون طلب من أجل الموافقة على منحه قرضا، حيث يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته وفقا لشروط منحه خاصة فيما يتعلق بالغرض الذي وجد من أجله القرض ومدة الاستحقاق وطريقة الدفع تتم مناقشة السداد مع العميل حسب الدين، ونؤكد هنا أهمية سداد العميل كلما أمكن ذلك في كل فترة زمنية حتى لا يقع البنك في مشاكل تحصيل

[1] _ القرصو وفاء_ مرجع سبق ذكره_ ص 32_ 33

القروض، ويساعد في عملية فحص الانطباعات وينعكس ذلك في لقاء العميل مع المسؤولين في البنك من خلال شخصيته وقدراته بشكل عام. كل هذه الأمور تساعد على قرار مبدئي إما بإكمال دراسة الطلب أو رفضه

مع ذكر الأسباب. وقد يقوم البنك بإجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب الغامضة في طلب القرض، أو القيام موظفي إدارة الإقراض بزيارة العميل.[1]

2) **التحليل الائتماني للقرض**

" وهنا يتم دراسة الوضعية الاقتصادية و السوقية والتقنية والفنية للعميل ودراسة الوضعية المالية له، وذلك لمعرفة قدرته أو عجزه على تسديد مبلغ القرض، مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر السداد التي يمكن اللجوء لها للسداد"[2]

3) **التفاوض مع المقترضين**

"استنادا للمعلومات التي تم تجميعها تقوم إدارة القرض بإعداد عقد مقترح استعدادا للدخول في مفوضات مع العميل، حيث يكون مضمون المفاوضة حول مبلغ القرض وغرضه، مدته، اسلوب سداده، أهم الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة، ويكون التفاوض وفقا لشروط البنك لضمان استرجاع المبلغ الأصلي للقرض والفوائد المترتبة عليه."[3]

4) **اتخاذ القرار**

بعد مرحلة التفاوض تنتهي العملية إما بقبول العميل لشروط البنك أو عدم قبوله ، "ففي حالة قبول يتم إعداد مذكرة عرض تسهيل الائتماني، فتلك المذكرة يتعين أن تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة عن المقترض، التي تتمثل في الوضع الضريبي للمقترض ومديونيته، وقيمة الغرض والغرض منه ومصادر السداد، وملخص الميزانية للسنوات الثلاثة السابقة، والنشاط والربحية، وبناءا على المذكرة يتم الموافقة على منح القروض من مصلحة القروض المختصة. يقوم الطرفان (المقرض، العميل) عند الاتفاق بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط."[4]

5) **صرف القرض**

بعد "صدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة المختصة يبدأ وضع القرار حيز التنفيذ أي صرف القرض، فيشترط لبدأ استخدام القرض توقيع كل من العميل والضامن على العقد

[1]_ هبال عادل _المرجع نفسه _ ص 12

[2]_ مركان محمد البشير وآخرون_ القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة _مجلة اقتصاديات المال والأعمال _العدد 06_ جوان 2018 ص431

[3]_ مركان محمد البشير وآخرون_ المرجع نفسه_ ص431

[4]_ القرصو وفاء_ مرجع سبق ذكره_ ص 39

اتفاقية القرض وذلك بعد استيفاء ما يتضمنه قرار منح القرض من ملاحظات وتقديمه للضمانات المطلوبة واستفاء التعهدات والالتزامات، وبعد توقيع على العقد يحق للمقترض البدء في استخدام القرض"[1].

6) متابعة القرض

"من الضروري متابعة بعد التعاقد عليها ضمانا لسداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها، حيث تمر المتابعة بثلاث مراحل: متابعة قبل الصرف وأثناء الصرف وبعد الصرف، ومن بين الوسائل المستخدمة في المتابعة إنشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للحاسب الإلكتروني يتضمن قيمة القرض وتاريخ استحقاقه مع الفوائد وإنشاء ملف أخر على المبالغ المحصلة من العميل وتاريخها."[2]

7) تحصيل القروض

إن من أهم الإجراءات التي تعمل بها إدارة الإقراض لتحصيل القرض وفقا لجداول السداد المتفق في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.[3]

الفرع الثاني: معايير منح القروض البنكية

إن تقديم القروض يتم وفق معايير من أهمها:"[4]

1) **شخصية العميل:** تعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح القرض، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وشخصية المقترض هي مجموعة من الصفات والسلوكيات الواجب توافرها فيه منها على سبيل المثال السمعة والنزاهة، الصدق، الأمانة واذا توافرت في الشخص تجعله مسؤولا عن التزاماته في تواريخ الاستحقاق وتخفيف من مخاطر الائتمان.
2) **المقدرة على الدفع:** وتعني قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على السداد والالتزام بدفع الفوائد ومعيار القدرة يعد أحد المعايير المهمة التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان.
3) **مركز العميل المالي(رأس المال):** يعد المركز المالي للعميل من وجهة النظر الائتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل على السداد، تشترط البنوك أن تكون لدى طالب القرض رأسمال

[1] _ هبال عادل_ مرجع سبق ذكره_ ص 15
[2] _ القرصو وفاء_ مرجع سبق ذكره_ص40
[3] _ هبال عادل_ مرجع سبق ذكره_ ص 16
[4] _ شليق رابح_ مرجع سبق ذكره_ ص 31-32

كافي كضمان للقرض، فالمقترض المتاجر بملكيته يستخدم ملكيته مقابل الحصول على القرض، وملكية المقترض هنا تستخدم كضمان للقرض في حالة تصفية الأصول.

4) **الضمان:** ويقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض البنكي، فالضمانات تعتبر خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن السداد حتى يستطيع البنك تحصيل حقوقه.

المبحث الثالث: المخاطر التي تواجه البنوك

تتعرض البنوك مجموعة من المخاطر ولتعرف عليها تطرقنا في هذا المبحث الى مفهوم المخاطر البنكية وأنواعها وأساليب التحكم فيها.

المطلب الاول: مفهوم المخاطر البنكية

يعرف الخطر على أنه احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير.

هي "احتمالية تعرض المصارف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه اثار سلبية لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح. تشير المخاطر في مفهوم المالي إلى تقلب العوائد وعدم استقرارها أو التقلبات في القيمة السوقية أن المخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.[1]

[1] بن معمر علي و جيلالي عمير– إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا الجزائر نموذجا _مجلة التراث _مجلد 10– العدد 03 _ جامعة الجزائر _أكتوبر 2020 ص 172.

المطلب الثاني: انواع المخاطر البنكية

للبنك مخاطر عديدة تتمثل فيما يلي:

الشكل رقم (I_01): المخاطر البنكية

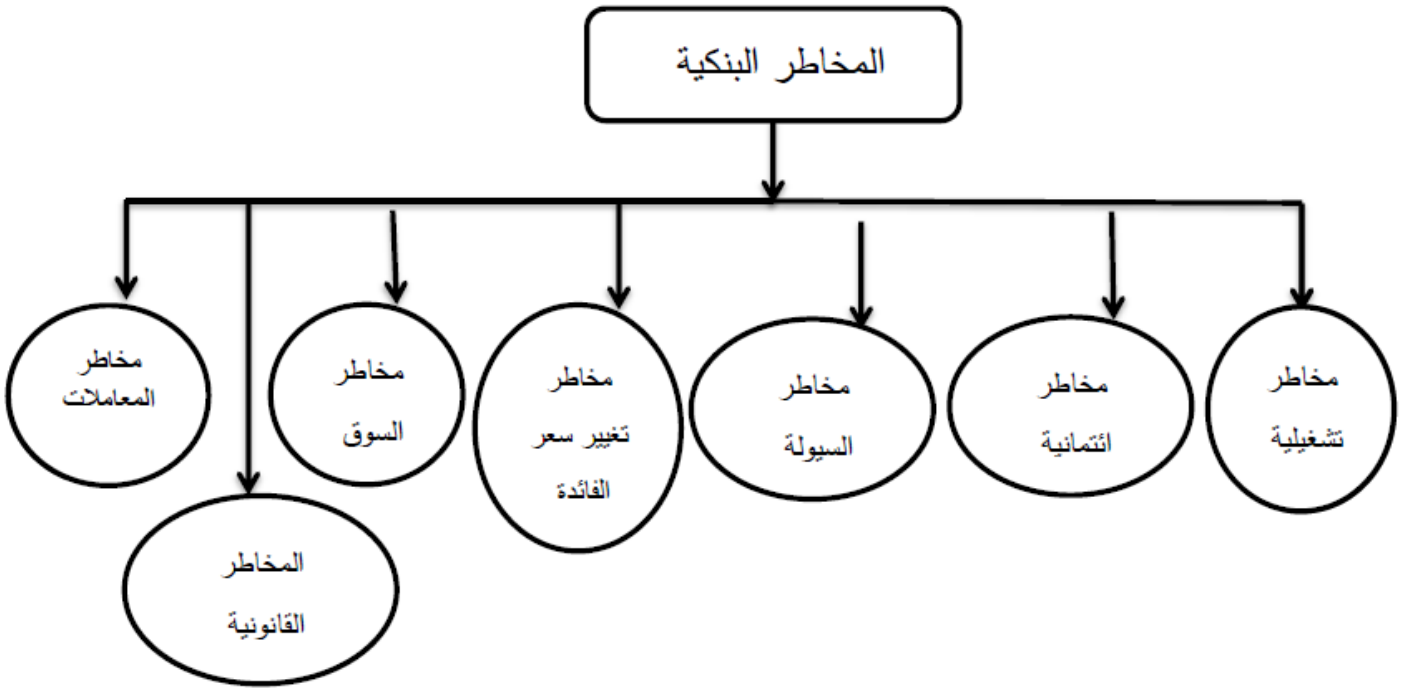

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المجمعة

1. **المخاطر التشغيلية:**

إن المخاطر التشغيلية "تؤثر بالسلب على أداء البنك وسمعته، ذلك لكون هذه المخاطر تتعلق بسير أداء البنك وتنظيمه، وتتبلور هذه المخاطر من خلال"[1]:

- عدم فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- عدم كفاءة بعض موظفيه، أو لارتكاب البنك بعض الأخطاء المهنية.
- عند حدوث أعمال الغش، الاختلاس، والتزوير.
- أسباب خارجية قد تتمثل في الظروف الخارجية الغير المتوقعة والتي بالطبع لا تكون في صالح البنك.

[1] _ فضيل فارس_ التقنيات البنكية_ ط1_مطبعة ألموساك رشيد_ الجزائر العاصمة_ 2013_ ص108، 109

2. **المخاطر الائتمانية:**

وهي" احتمالات وعدم التسديد من قبل المقترض أي عدم الوفاء بتعهده والتسديد في الموعد المحدد وإلغاء التزاماته وفي هذه الحالة فإن المقرض أو المؤسسة المالية ستعاني من خسائر بسبب أنها لم تستلم ما كانت قد دفعته".[1]

3. **مخاطر السيولة:**

هي" نوع من المخاطر التي تتعرض له المؤسسات المالية، لما تكون أجال الاستحقاق لمواردها قصيرة مقارنة بآجال الاستحقاق لاستخداماتها (القروض)، ومن ثم تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائنها (المودعين) وغير قادرة على الاقتراض من السوق، وهذا لضعف ثقة المقرضين فيها على أن تدفع لهم تعويضات المستقبل".[2]

مخاطر تغيير أسعار الفائدة:

هي "المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق والتي قد يكون لها الأثر على عائدات البنك والقيمة الاقتصادية لأصوله".[3]

4. **مخاطر المعاملات:**

يمكن النظر في هذا الخطر من زاويتين فمن الزاوية الأولى يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلاتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي. فهو عدد الوحدات بالعملة الاجنبية التي تدفع الثمن للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.[4]

5. **مخاطر السوق:**

تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق تغيير وقد تتخذ الحكومة إجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع مثل الأرز أو الشعير أو ربما تمنع دخول بعض المنتجات حماية للإنتاج المحلي.[1]

1_ سرمد كوكب الجميل_ مقدمة في إدارة المؤسسات المالية نظريا وتطبيقات_ ط1_ الأكاديميون للنشر والتوزيع_ _عمان_ 2018_ ص240

2_ _ فضيل فارس_ مرجع سبق ذكره_ ص 108

3 دريد كامل ال الشيب – مرجع سبق ذكره – ص236

4 سمير فخري نعمة – بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات – دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع – عمان – 2011 - ص15

6. المخاطر القانونية:

وهو "حظر ينشأ من رفع دعوة قضائية ضد البنك نتيجة لممارستها المالية أو تجد أن عقدا ذو قيمة هامة لها لا يمكن تطبيقه"[2].

المطلب الثالث: أساليب التحكم في المخاطر:

بعد قيام البنك بتحديد نوع وطبيعة المخاطر يعمل البنك على اقتراح أساليب لتحكم في هذه المخاطر وتجنبها وتتمثل هذه الأساليب في :

تجنب المخاطر: يمكن تجنب المخاطر في البنوك من خلال ما يلي:[3]

- الامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر.
- تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل.

تخفيض المخاطر: ويكون "ذلك بتخفيض الاستثمارات التي تواجه المخاطر مثل إذا كانت طويلة الأجل وتقوم البنوك بتخفيض المخاطر من خلال ما يلي":[4]

- رصد سلوك القروض ومعرفة الأسباب التي أدت إلى مشاكل التوقف عند الدفع.
- تقليل من مخاطر أسعار الفائدة من خلال اعتماد سياسة مصرفية سليمة وإدارة الموجودات والمطلوبات المصرفية.
- نقل المخاطر إلى طرف اخر: ويتم ذلك بعد وجود مستثمر مستعد لتحمل المخاطر من خلال الغطاء المالي.

[1] محمد ال الصيرفي – مرجع سبق ذكره –ص65

[2] عبد القادر بسبع – إدارة المخاطر المالية – دار الأسام للنشر والتوزيع – ط1_عمان– 2019 – ص15

[3] دريد كامل ال الشيب – مرجع سبق ذكره – ص 263

[4] دريد كامل ال شيب – مرجع نفسه -264

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن البنك هو مؤسسة مالية لها دور مهم وفعال في التنمية الاقتصادية للدولة، وإن هذا الأخير له أهداف وأهمية كبيرة فتتمثل في تقديم الاستثمارات المالية للعملاء وتشجيع التجارة المحلية الداخلية والخارجية من خلال تقديم قروض. إن السرية وحسن المعاملة والسرعة هي المبادئ الذي تحكم البنك.

رغم تعدد أنواع البنوك إلاّ أنّها لها وظائف تقريبا مشتركة حيث تعتمد في تمويلها على الودائع وإعادة استعمالها في منح القروض التي تمثل الجانب الأكبر من استخدامات البنوك بكل أنواعها. إن تقديم قرض مهما كان نوعه يتم على أساس خطوات ومعايير يقدمها البنك، فتكون عرضة لمواجهة مخاطر عديدة التي تجعلها تقع في مشكلة التعثر البنكي.

الفصل الثاني:

ماهية التعثر البنكي ومعالجته

تمهيد:

تعتبر مشكلة التعثر البنكي من المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجه البنوك حيث تؤثر سلبا عليها وذلك من خلال خسارة جزء كبير من مواردها نتيجة فشل العملاء في الوفاء بالتزاماتهم أي فشل في تسديد ديونهم في الآجال المحددة فتصبح قروض متعثرة.

لا يقتصر التأثير السلبي فقط على البنك بل على النمو الاقتصادي للدولة. وبهدف التعرف على مشكلة التعثر البنكي وأسبابه وآثاره ومختلف أساليب معالجته ومفهوم القروض المتعثرة قد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول: ماهية التعثر البنكي

المبحث الثاني: ماهية القروض المتعثرة

المبحث الثالث: أساليب معالجة التعثر البنكي

المبحث الأول :ماهية التعثر البنكي

أصبح التعثر البنكي مشكلة تعاني منها البنوك، فإذا وقعت البنوك في التعثر فهذا دليل على خسارة مادية وبشرية حيث يأثر على اقتصاد الدولة، فالتعثر البنك يرجع إلى العديد من الأسباب منها داخلية ومنها خارجية.

المطلب الاول: مفهوم التعثر البنكي وسماته

الفرع الاول: تعريف التعثر البنكي

التعثر لغة يعني "الزلة، الكبوة، السقوط، والوقوع. امّا اصطلاحا فهو التعرض لشيء يخل بتوازن ويفقد القدرة على الاستمرار في التحرك نحو الهدف المسطر ويفرض الرجوع الى الوضع السابق لاستئناف المسيرة".[1]

امّا التعثر البنكي فيعرف بأنه "احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين." [2]

وفي تعريف آخر فإن التعثر البنكي "يعني عدم قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيدها مع تزايد رصيد السحب على المكشوف، وتزايد عجز صافي رأس المال وارتفاع تكلفة التمويل".[3]

ان التعثر البنكي هو" عدم قدرة البنك على تلبية الطلب على النقود من قبل العملاء على المدى القصير، ويولد ذلك مخاوف وذعر لدى أصحاب الودائع على اموالهم فيلجؤون لسحب ودائعهم في وقت متقارب، مما يعكس عدم قدرة البنوك على تلبية حاجات جمهور المتعاملين من السيولة وان عدم الاستعداد لهذه الظاهرة من البنك يؤدي الى الإعسار والتعثر المالي لديه."[4]

" تتداخل وتتعدد المفاهيم المستخدمة في وصف وتشخيص مشكلة التعثر البنكي ومن بين هذه المفاهيم ما يلي:"[5]

1_عامر ملايكية_ التعثر المالي للمشاريع الصغيرة الجديدة : دراسة ميدانية_ المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت_المجلد05 العدد01_ مارس 2018_ ص121

2_عون الله سعاد_ بلعزوز بن علي_ الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي _ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا_ المجلد04_العدد19_ 2018 ص172

[3]_إيليفي محمد_ الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعقر المصارف في النظام المصرفي الجزائري_ مجلة الاقتصاد الجديدة_ مجلد01_العدد14_ 2016_ص 63

[4]_ دريد كامل ال الشيب – مرجع سبق ذكره_ 269

[5] _ إليفي محمد_ مرجع سبق ذكره_ ص 64

العسر المالي: يعرف الإعسار المالي بأنه يشير إلى الأداء السالب للمؤسسة، وذهب البعض إلى التفرقة بين العسر المالي والتعثر المالي على اعتبار أن العسر حالة تسبق التعثر المالي وقد لا يؤدي إليه بالضرورة، يمكن أن يأخذ العسر المالي أحد الحالتين أو كلتيهما هما نقص عوائد الأسهم أو انعدامها، والتوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

الإفلاس: لا يجوز استخدام الإفلاس للإشارة إلى أي مؤسسة متعثرة فالإفلاس هو المحصلة النهائية لتعثر المؤسسة وفشلها في تحقيق أهدافها وإيجاد الحلول على مستواها للصعوبات المالية الخطيرة التي تمر بها، لتفوض إيجاد الحلول إلى طرف الخارجي أي المحكمة القضائية المختصة التي تباشر الإجراءات القانونية بهدف إعادة بعث نشاط المؤسسة وتنظيمها أو تصفيتها إن اقتضت الحاجة.

الفرع الثاني: سماته

من سمات التعثر البنكي ما يلي:[1]

- ضعف الادارة.
- ظاهرة الفساد المالي والإداري.
- ارتفاع روح المجازفة والمخاطرة عند منح الائتمان بسبب المنافسة الشديدة.
- ضعف الرقابة الداخلية.
- سوء ادارة الاستثمارات او المحفظة الاستثمارية لدى البنك.
- انخفاض موارد البنك.

المطلب الثاني: أسباب تعثر البنكي

من الأسباب التي تجعل البنك يواجه خطر التعثر اسباب خارجية وأسباب داخلية

1) **<u>الاسباب الخارجية</u>**

تتمثل في:[2]

- أسباب اقتصادية وهيكلية عامة تؤثر عل العمل المصرفي ونشاطه.
- التدخل الحكومي الذي يتمثل في شراء سندات الخزانة التي تصدر لمواجهة العجز في ميزانية الدولة، فعند شرائها من قبل البنوك يؤدي ذلك الى انخفاض السيولة ادى البنك.

[1] _ دريد كامل آل الشيب_ إدارة العمليات المصرفية_ ط1_عمان_ دار المسيرة للنشر والتوزيع_ 2015 _ ص178

[2] _ دريد كامل آل الشيب_ مرجع نفسه_ ص 178

- التحرر المالي والانفتاح الاقتصادي: فهذا التحرر شجع البنوك على المخاطر.
- "اسباب تشريعية: مثل عدم تناسب الإجراءات والتعليمات التي تتخذها السلطة النقدية مع حجم المخالفات التي ترتكبها بعض المصارف، وقصور التشريعات المصرفية فيما يتعلق بالمعالجة الفعالة لحالة التعثر وإيجاد حلول سريعة قبل أن تزداد أوضاعها سوءا.
- التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل حيث تزيد هذه التدفقات من حجم الودائع لدى المصارف، والذي تعمل على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملاءة المستفيدين منه، فتتراكم الديون المتعثرة وترتفع خسائر المصارف وتزداد حالات التعثر."[1]

2) **<u>الاسباب الداخلية</u>**

فتتمثل في[2]

- الادارة السيئة و تدني الكفاءة الادارية
- الغش و الفساد: إن انتشار ظاهرة الفساد والغش عنصر أساسي من عناصر التعثر المصرفي، ويرتبط ذلك بالابتعاد عن أخلاقيات المهنة والتي تكون انعكاس للجذور الثقافية والبيئية التي تحيط بالعاملين في البنك.
- مشكلة الديون المتعثرة
- مشكلة السيولة و عدم كفاية رأس المال
- عدم توفر جهاز تسويقي فعال الذي يؤدي الى عدم القدرة على مواجهة المتغيرات في السوق المصرفي سواء المحلي او العالمي.
- قلة الموارد

المطلب الثالث: آثار التعثر البنكي

"تمتد أثار التعثر المصرفي على جميع القطاعات الاقتصادية بصورة عامة و القطاعات التي تتعامل معها البنوك أو التي تقوم بتمويلها، و في ما يلي أثار التعثر المصرفي[3] :"

[1] __ إليفي محمد_ مرجع سبق ذكره_ ص66_ 67

[2] _ إليفي محمد_ مرجع نفسه _ ص67

[3] دريد كامل آل الشيب_ سبق ذكره_ ص 273، 274

- **تباطؤ النمو الاقتصادي**: إن توسع ظاهرة التعثر المصرفي يؤدي إلى التأثير على النمو الاقتصادي بسبب انخفاض عمليات التمويل للمشاريع و خاصة المشاريع الجديدة مما يؤدي إلى التباطؤ في النمو الاقتصادي.
- **انخفاض الثقة في الجهاز المصرفي**: إن التعثر يؤدي إلى تقليل الثقة بالجهاز المصرفي مما يخفض من التعامل مع البنوك وبالتالي انخفاض الودائع.
- **هروب رأس المال إلى الخارج**: إن رأس المال يبحث دائما عن الأمان و البيئة الاقتصادية و المالية المستقرة و يصبح أمر عودتها في ظروف معينة مشكوكا فيه.
- **تأثر البنوك المحلية**: عند حصول ظاهرة التعثر المصرفي سيؤدي ذلك إلى قيام البنوك في الخارج بتقلص التعامل مع البنوك المحلية المتعثرة و تخفيض خطوط الائتمان الممنوحة لهذه البنوك أو تقوم بفرض شروط متشددة عند منح التسهيلات المصرفية و تطلب إيداعات نقدية مباشرة تغطي سلفا قيمة كامل تعاملاتها الخارجية سواء في مجال اعتمادات الاستيراد و غيرها و هذا له أثر سلبي على عمليات الاستيراد.
- **التأثير على المشاريع و الشركات**: إن تعثر البنوك يؤدي كما بينا إلى تخفيض حجم عمليات التمويل بسبب الصعوبات في السيولة مما يؤدي إلى صعوبات في تمويل إنشاء المشاريع الجديدة و صعوبات في تمويل رأس المال العامل للشركات القائمة.
- التأثير على السياسة المالية

المبحث الثاني: القروض المتعثرة ومراحل تعثر البنكي

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم القروض المتعثرة وأسباب تعثرها ومراحل تعثر البنك

المطلب الاول: مفهوم القروض المتعثرة

هي" قروض عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق اما بسبب عدم الرغبة في ذلك او لعدم تمكن المقترضون الوفاء بالالتزامات بسبب غير محسوب بالظروف او مشاكل او اختلالات احاطت به" [1] .

" يرى البعض أن الدين يعتبر متعثرا متى توقف المدين عن دفع الالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها فيضطر البنك لاتخاذ الإجراءات القانونية ضده[1] ".

[1] _ هبال عادل_ مرجع سبق ذكره_ ص 46

" القروض المتعثرة تعتبر الدين الذي تتعرض اتفاقيات دفعه بين البنك والمقترض إلى مخالفات أساسية، ينتج عنها عدم المقدرة على تحصيل أقساط وفوائد الدين مما يمكن معه القول أن هناك احتمالات خسارة واضحة للبنك. " [2].

المطلب الثاني: أسباب تعثر القروض

يرجع تعثر القروض الى مجموعة من الاسباب التي تتمثل في:[3]

1) أسباب متعلقة بالمقترضين

- حالة الاعسار و يعني عدم القدرة في الحال على اداء المستحقات المالية.
- حالة المماطلة اي تأخير ما استحق اداؤه بغير عذر.
- حالة الافلاس.
- وجود مشاكل في التشغيل لدى المشروع الممول.
- وجود ثغرات في الإدارة المالية والمحاسبية.
- عدم التزام المقترض بتوجيهات وإرشادات البنك، الإفراط والتوسع في الاقتراض.

2) اسباب متعلقة بالبنك

- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول.
- عدم كفاية موظفي النشاط الائتماني، أو سوء ظروف عمل الموظفين في البنك.
- اخطاء في تحليل الائتماني، وأخطاء في تقدير الضمانات واتخاذ القرار الائتماني بناء على الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية.
- عدم القدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض.
- منح البنك للمقترض حصيلة القرض لاستخدامها دفعة واحدة.

[1] _ شليق رابح_ مرجع سبق ذكره_ ص 106

[2] _ بن مدني صديقة و سعودي بلقاسم_ القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها _ مجلة الحقوق والعلوم الانسانية_ المجلد 02_ العدد30_ جامعة زيان بن عاشور الجلفة_ ص 71

[3] _ سومية لطفي_ انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي_ مجلة صندوق النقد العربي_ 2017/10/18_ص8 _9

المطلب الثالث : مراحل التعثر البنكي

يوجد ست مراحل اساسية للتعثر البنكي والتي هي كما يلي:[1]

الشكل رقم (II_02): مراحل التعثر البنكي

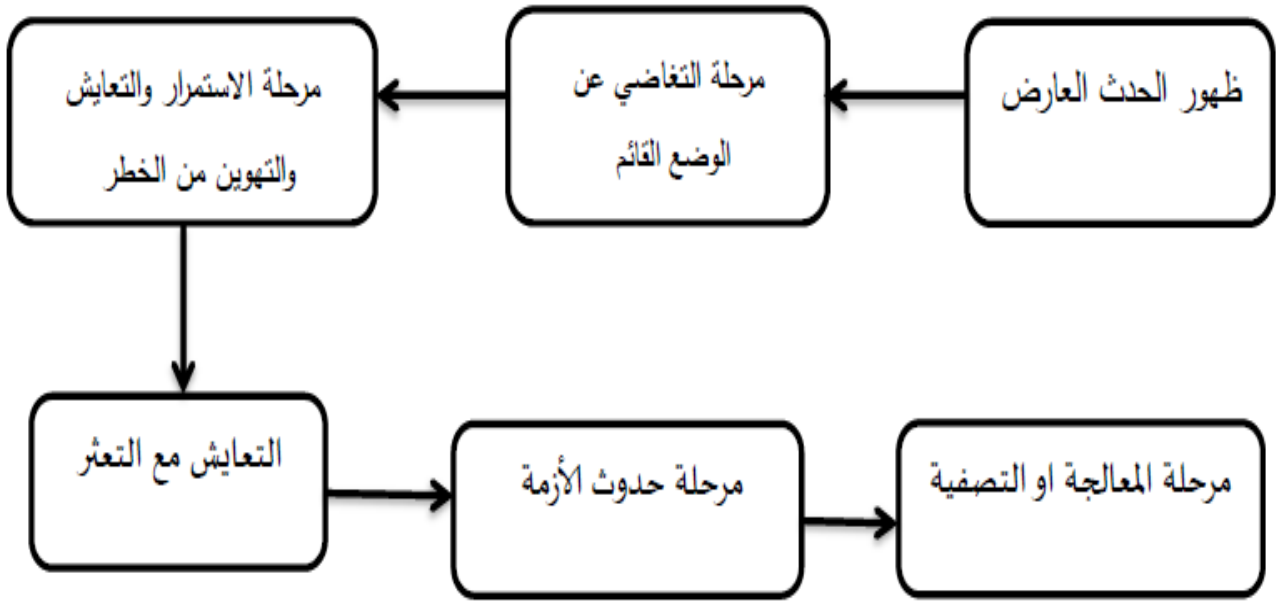

المصدر: من إعداد الطالبة بناءًا على المعلومات المجمعة

المرحلة الأولى: مرحلة ظهور الحدث العارض وهي البداية الحقيقي للتعثر البنكي، حيث تواجه المؤسسة حادثا عارضا ما، و الذي ما يتعلق بالناحية المالية للمؤسسة، كأن تدخل المؤسسة في التزامات تشكل عبئا عليها دون أن يتم توظيف الأموال بشكل فعال في مجالات تعد عائدا مناسبا مما يعني أن هذا الالتزام سيشكل خطرا على وضع السيولة النقدية فيها، و من الأمثلة على هذه الحوادث العارضة حصول اختلاسات كبيرة في المؤسسة او ،افلاس بعض العملاء المهمين لها و الذين تعتمد على المبالغ المحصلة منهم لسداد التزامها.

المرحلة الثانية: و هي مرحلة التغاضي عن الوضع القائم أي المرحلة التي تتجاهل فيها الادارة الخطر الذي يحيط بها كنتيجة للحادث العارض الذي ظهر في المرحلة السابقة، و يعود ذلك بالدرجة الأولى الى الضعف في كفاءة هذه الادارة.

[1] _ ريحان الشريف_ التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة _ مجلة التواصل_ العدد 15_ جامعة باجي مختار_ عنابة _ ديسمبر 2005 _ ص122

المرحلة الثالثة: و هي مرحلة استمرار و تعايش و التهوين من الخطر التي تزداد فيها الخطورة في حين تستمر ادارة المؤسسة في تجاهل هذا الخطر، بل قد تستمر في سياستها الاتفاقية غير المخططة، و هنا تبدأ الخسائر بالظهور و التراكم.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة التعايش مع التعثر البنكي والتي تعتبر من أخطر المراحل، حيث يصبح التعثر حالة اعتيادية يومية، تتوقف فيها الاستثمارات الجديدة ويتم إغلاق الخطوط الإنتاجية التي تتعرض لأعطال كبيرة تعجز المؤسسة عن صيانتاها كما تبدأ اليد العاملة فيها بالتحول الى مؤسسات أخرى بديلة، اي ان المؤسسة قد اقتربت من نهايتها.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة حدوث الأزمة المدمرة حيث ستتسرب أنباء ومعلومات عن التعثر الى جهات خارجية تتعامل معها من بينها الدائنون وجهات حكومية وحملة الأسهم، وهنا سيبدؤون بالمطالبة بحقوقهم وباتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل حقوقهم.

المرحلة السادسة: وهي المرحلة الأخيرة حيث من خلالها تتم معالجة الأزمة أو التصفية البنك، وذلك بإقالة مجلس ادارة المؤسسة الحالي وتعيين مفوض مسؤول عن عمليات الإصلاح في المؤسسة سواء عن طريق اعادة جدولة الديون أو الدمج أو من خلال التصفية النهائية للمؤسسة.

المبحث الثالث: أساليب معالجة التعثر البنكي

إن التعثر البنكي يعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه البنوك، فبعد معرفة كل من أسباب ومراحل التعثر يمكن للبنوك من أجل تحصيل الديون المتعثرة والخروج من التعثر إيجاد أساليب المعالجة.

المطلب الأول: كيفية تحصيل القروض المتعثرة

يمكن إدراج أساليب تحصيل القروض المتعثرة إلى ما يلي:"[1]

1. **المرحلة الودية:** يقوم البنك بدعوة لمدينه من أجل تسديد التزاماته وذلك من خلال الاتصال به من الهاتف أو رسائل تذكير. إن الاتصال بالمدين هو بالأمر المهم خاصة لحماية مصالح البنك، فمن خلاله يمكن أن يحافظ على علاقته التجارية مع العميل من جهة ومن جهة أخرى معرفة الأسباب الذي أدت الى تعثره ومحاولة ايجاد حلول مشتركة.

ففي حالة عدم نجاح الأسلوب الودي وإظهار المدين نية عدم التسديد القرض يلجأ البنك إلى أساليب أخرى.

[1] _بن مدني صديقة و سعودي بلقاسم_ مرجع سبق ذكره_ ص 76و 77

2. مرحلة ما قبل النزاعات:

بعد عدم استجابة المدين للاتصال الهاتفي يقوم البنك في هذه المرحلة بإرسال للمدين رسالة إعذار لعدم سداد الدّين يطالبه من خلالها بتسديد ديونه، وذلك بواسطة محضر قضائي ويتم منح مهلة لتسديد.

كما أن في هذه المرحلة عند عدم وجود البنك لضمانات، ترسل جهات مختصة للاستعلام إن كان المدين يمتلك أي نوع من العقارات أو المنقولات وفي حالة الرد الإيجابي يلجأ إلى العدالة للحصول على تصريح يتضمن حجز هذه الممتلكات ويسمى بالحجز التحفظي، حيث يمنع المدين من التصرف في الممتلكات المحجوزة إلى غاية إثبات الدين من طرف العدالة وتثبيت الحجز التحفظي في مرحلة النزاعات. وتقوم البنوك بمراسلات فيما بينها بغرض استعلام على إمكانية وجود حسابات لديها باسم المدين وعند الرد الإيجابي يلجأ البنك الدائن إلى العدالة لطلب الحجز التحفظي إلى أن يثبت في مرحلة النزاعات.

3. مرحلة النزاعات:

يلجأ البنك في هذه المرحلة إلى العدالة بهدف الحصول على الحكم النهائي لاسترداد القرض المتعثر، حيث تهدف هذه المرحلة إلى:

- تكوين ضغط معنوي على المدين بفكرة بيع الضمانات ودفعه إلى إيجاد حلول تمكنه من الوفاء بالتزاماته، وإن لم يتحقق ذلك، حصول البنك على قرار ايجابي من العدالة يسمح له بتحويل الحجوز التحفظية إلى نهاية لاستيفاء دينه.

ويتم التحصيل في هذه المرحلة بواسطة محضر قضائي الذي يقوم بحجز الأملاك المعنية والقيام بمختلف الخطوات القانونية اللازمة.

وتعد هذه المراحل متداخلة فيما بينها ولا يمكن تحديد المدة الزمنية فالهدف الإجمالي منها تحصيل القرض المتعثر لذلك فإنه يقبل من المدين في أي مرحلة كانت سداد ديونه وذلك لتجنب بيع الضمانات.

المطلب الثاني: أساليب معالجة القروض المتعثرة

من أساليب معالجة القروض المتعثرة ما يلي:

1) **أسلوب مساندة العميل المتعثر:**

"يتم في هذا الأسلوب مساندة نشاط العميل، وهذا من خلال تقويته وانتشاله وإنعاشه ليتمكن من السداد.

- **تعويم العميل:** حين يواجه البنك مشكلة تعثر أحد عملائه المقترضين نتيجة تعرض هذا الأخير لظروف طارئة تؤثر تأثيرا سلبيا على قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويصبح من الصعب على العميل تجاوز هذه الأزمة دون مساندة البنك. يكون محور عملية التعويم هو قيام البنك بإعطاء فرصة للعميل لإعادة تنظيمه وذلك من خلال منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبئ سداد الدين وفوائده.
- **انتشال العميل:** وفي هذه المرحلة يقوم المصرف باتخاذ إجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر في إدارة نشاط العميل، وتوجيهه نحو خطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل، وفي هذا الشأن يمكن للمصرف رسملة جزء هام من المديونية، كما قد يقوم بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل، وتنتهي هذه المرحلة بإحداث توازن إيرادات المشروع المقترض ونفقاته."[1]
- **إنعاش العميل:** " هي مجموعة الإجراءات التي بموجبها يتم تحويل العمل أو مشروع من العميل المتعثر إلى عميل غير متعثر أي يستعيد العميل نشاطه. يتم انعاش العميل من خلال منحه قروض جديدة وبشروط ميسرة يستطيع من خلالها إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية، وهنا يجب أن يأخذ البنك أن هذا القرار من أخطر القرارات التي يتخذها البنك نظرا لما ينطوي عليه من خطر يتمثل في مضاعفة خسارة البنك للقرض الأصلي بالإضافة إلى التمويل الإضافي في حالة فشل العميل، فلهذا يجب أن ينال القرار عناية خاصة من البنك باعتباره أخطر من قرار منح الائتمان مما يوجب تحقق مجموعة من الشروط نذكر من أهمها:

- أن يكون للعميل الرغبة والإصرار في تجاوز الأزمة ولديه طموح والاستعداد التام لتحمل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمنها قرار توسعه.
- أن يكون حجم الائتمان الجديد والمطلوب منحه مناسبا ولا يزيد عن المبلغ الأصلي، وأن منح الائتمان سوف يحقق للبنك استرداد أمواله وقروضه الأصلية وفوائدها بالإضافة إلى الائتمان الممنوح.

[1] _ تشيكو عبد القادر_ مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها_ مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية_ المجلد 20_العدد01_ جامعة زيان عاشور الجلفة_ أوت 2008 ص 56

- أن يكون العائد أو مردودية الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل حتى يكون هناك فائض كافي للعميل لسداد التزاماته."[1]

2) أسلوب تسوية القروض المتعثرة:

تتمثل تسوية القروض للمتعثرة في:

- **الجدولة:** "إن الأساس من إعادة جدولة القرض تكون في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد وذلك لأسباب خرجة عن إرادته، كأوضاع اقتصادية وطنية أو عالمية أدت إلى توقفه عن الوفاء بالتزاماته، كما نجد عنده إمكانية كبيرة لاستئناف نشاطه وتحقيق أرباح تكفل سداد القروض، ومن أهم جدولة الدين:
  - مدى صدق المقترض وتجاوبه السابق مع البنك ونيته في الوفاء بالتزاماته.
  - جدولة أرصدة المديونية وفق لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب بنشاط المقترض وتدفقاته المالية.
  - على البنك الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ مستقبلا والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية للمقترض كتغير أسعار الصرف، أو تدخل الدولة (قوانين وتشريعات)."[2]
- **رسملة القروض:** "وهو يعني تحويل جزء من قروض البنك على المؤسسة إلى مساهمة في رأسمالها.
- **تنازل المصرف عن جزء من قروضه المتعثرة:** في هذه الحالة عندما يقتنع البنك بعدم مقدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة وفوائدها، فيلجأ إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه في سبيل التوصل إلى تسوية مقبولة، وعدم إتباع الحلول القضائية بسبب طول الإجراءات وتعقيدها أو بسبب ضعف إمكانية تحصيل المبالغ كاملة"[3].
- **شراء بعض أصول العميل سداد القرض:** "قد يجد البنك نفسه مضطرا خاصة بالنسبة للمقترضين الذين لا يوجد لديهم تدفقات نقدية إلى شراء بعض أصول و موجودات المقترض، سواء كانت ضمن المشروع الممول أو من أملاكه الأخرى.

[1] _ شليق رابح_ مرجع سبق ذكره_ ص139

[2] _ عبد الرحمان بن سانية و شليق رابح_ الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها ووسائل الحد منها_ مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية_ جامعة زيان بن عاشور الجلفة_ المجلد 30_ العدد02_ ص387

[3] _ تشيكو عبد القادر_ مرجع سبق ذكره_ ص 57

- **التوريق:** يصطلح عليه التسنيد يستعمل عندما يتم تحويل أصول مائلة غير سائلة، مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابل للتداول في أسواق رأس المال."[1]

3) أسلوب تصفية العميل:

وهو "أقصى البدائل وأشدها حساسية حيث يتضمن مجموعة من المخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق المصرفي، حيث لا يرغب كل عميل في التعامل مع أي بنك لا يقف إلى جانب عمله خاصة بعد أن يكون البنك جنى الكثير من الأرباح والمكاسب من تعامله السابق مع هذا العميل، ولا تلجأ البنوك إلى هذا البديل إلا كحل أخير وبعد استنفاذ كافة السبل"[2]

المطلب الثالث: معالجة التعثر البنكي

يتم معالجة التعثر البنكي من خلال:"[3]

- تعزيز دور البنك المركزي في إدارة عمليات التفتيش والرقابة على أعمال البنوك من خلال استخدام طرق ووسائل معاصرة، بالإضافة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية والتشريعات فيما يتعلق بإدارة الاحتياطي القانوني للبنوك ومتابعة وتقييم إدارة السيولة في البنوك.
- الحرص على تكوين إدارات مصرفية محترفة تبتعد عن القرارات المتسرعة وذات المخاطر المرتفعة.
- تطوير البيئة التشريعية ومناخ عمل البنوك.
- اعتماد تصنيف دقيق للموجودات البنكية وإدارتها بكفاءة عالية وبدرجات محددة من المخاطر وتعزيز رؤوس أموال البنوك وزيادتها.
- العمل على تطبيق المعايير المصرفية السليمة في تقييم السيولة للبنوك.
- تطوير نظام الرقابة والتدقيق الداخلي بالتركيز على التدقيق بالمخاطر وزيادة فاعلية ودور المدقق الخارجي.
- متابعة الخلل في السياسات الائتمانية وتحليل عدم كفاءة الموائمة بين مصادر الأموال واستخدامها، الذي قد يلعب دورا في التأثير على السيولة وظهور التعثر البنكي.

[1] _ عبد الرحمان بن سانية و شليق رابح_ مرجع سبق ذكره_ ص 388

[2] _ هبال عادل_ مرجع سبق ذكره_ ص 101و 102

[3] _ دريد كامل أل شيب_ مرجع سبق ذكره_ ص274

خاتمة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف الجوانب النظرية لمشكلة التعثر البنكي، فتم التعرف على كل من مفهوم التعثر البنكي وأسبابه وآثاره ومختلف مراحله. كما تطرقنا الى تعريف القروض المتعثرة التي تعتبر السبب الأكبر لتعثر البنك. ومن ثم تطرقنا إلى كل من الأساليب المختلفة لمعالجة التعثر التي تمثلت في كيفية تحصيل القروض وأساليب معالجتها ومن ثم طرق لمعالجة تعثر البنك التي تتمثل في أساليب تحصيل الديون المتعثرة.

يعتبر التعثر البنكي من المشاكل الحرجة التي تواجه البنوك فتصبح عاجزة بسبب انخفاض مستوى السيولة وذلك نتيجة عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيدها.

الفصل الثالث:

دراسة ظاهرة التعثر البنكي وسبل معالجته في البنوك الجزائرية حالة بنك BDL

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصل الثاني مفهوم وأسباب ومراحل التعثر البنكي وطرق معالجته، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية لتعرف على كيفية إدارة البنك الجزائري مشكلة التعثر البنكي فاخترنا بنك التنمية المحلية BDL لنقوم فيه بدراستنا حول مشكلة التعثر البنكي وطرق معالجتها أو طرق استرجاع الديون الممنوحة. ومن أجل التعرف أكثر على الجانب التطبيقي لدراسة قررنا ان نتناول كل من وظائف بنك تنمية المحلية وشروط منح القروض لديها ودراسة حالة لقرض متعثر.

فقسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية BDL

المبحث الثاني: واقع التعثر في البنك BDL

المبحث الأول: عموميات حول بنك تنمية المحلية BDL

سنحاول في إيجاز تعريف البنك بصفة عامة وتبيان مختلف عملياته وهيكله التنظيمي، وإن كانت هذه الأخيرة تختلف من بنك الى آخر لكن جميع البنوك تتفق في مبدأ المتاجرة بالديون.

المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم وهيكله التنظيمي

الفرع الأول: تعريف بنك التنمية المحلية

"يعد بنك التنمية المحلية من أحدث البنوك التجارية في الجزائر تأسس بموجب المرسوم رقم 85_ 185 الصادر بتاريخ 1985/04/30، وهو بنك منبثق عن القرض الشعبي الجزائري CPA تأسس برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري يقع مقره الرئيسي بولاية تيبازة وبموجب الإصلاحات التي تبعث 86 أصبح البنك شركة مساهمة مؤسسة عمومية اقتصادية بموجب القانون 88 /101 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 خاضع للقانون التجاري. يحتوي مقره العام على 10 مديريات متخصصة و 15 فرع موزعين على كامل التراب الوطني ولكل فرع عدد من الوكالات أما رأس المال الحالي هو 000 000 800 36 دج.

الفرع الثاني: تقديم بنك تنمية المحلية لولاية مستغانم

أما عن فرع ولاية مستغانم فقد تأسس في 1985/11/01 وكان يشمل أنداك وكالة رسمية "بن سليمان" وأيضا وكالة غليزان، تيارت، ما زونة، وادي ارهيو، سيدي بلعباس. في 12 /1985/11 برز التقدم الشبكة بفتح مراكز جديدة لفوج الاستغلال منها وكالة الدهرة، اضافة إلى وكالات أخرى بعين تادلس. تتضمن الآن وكالة المكونة للفرع الجهوي لمستغانم 10 وكلات مقسمة إلى أربع ولايات:

1- " بولاية مستغانم. 2- بولاية غليزان. 3- بولاية تيارت، 4- بولاية تيسمسيلت"[1].

[1]_وثائق مقدمة من بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم

الشكل رقم (03_III): مخطط وكالات لفرع الجهوي لولاية مستغانم

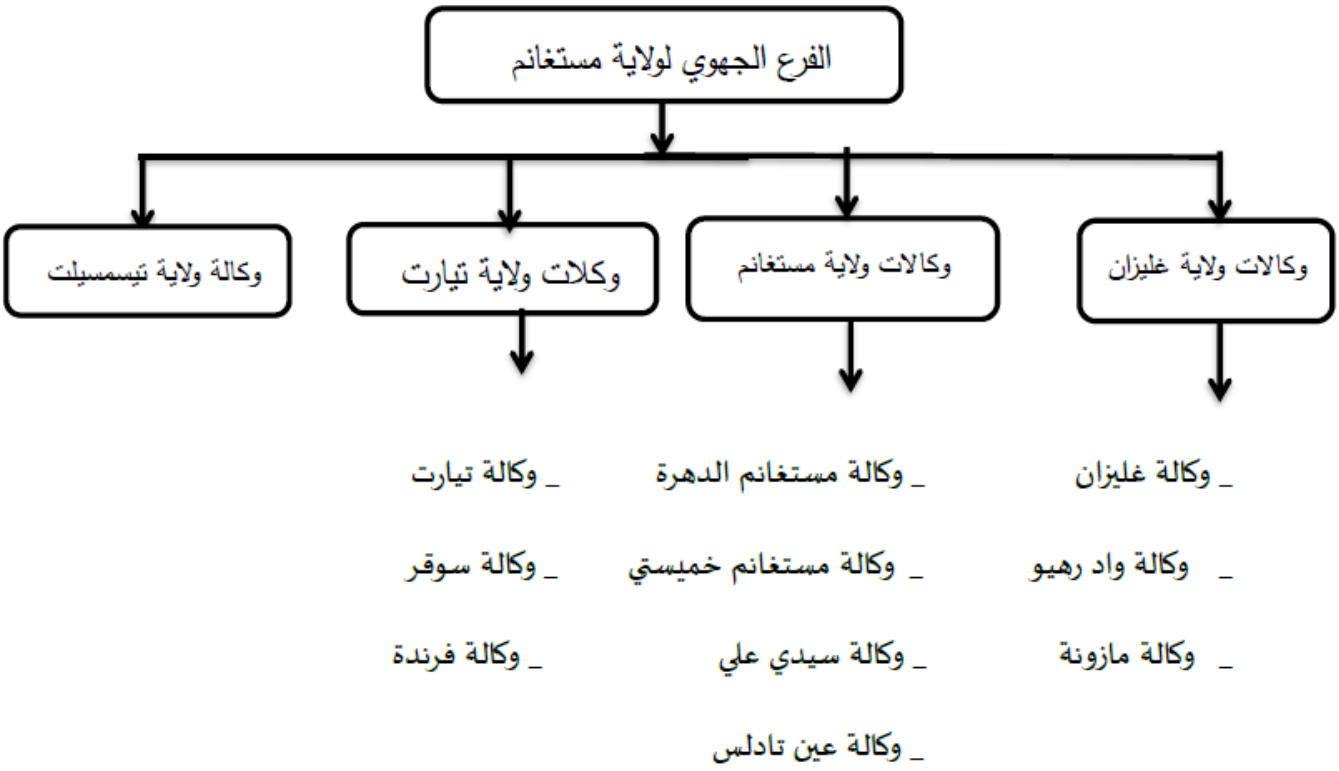

المصدر: وثائق مقدمة من البنك

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية و الوكالة لولاية مستغانم [1]

❖ **المدير الجهوي:** وهو أعلى مسؤول في البنك من مهامه ما يلي:

- مراقبة وتسيير كل العمليات التي يقوم بها مختلف الأقسام والمصالح عن طريق الإمضاء والتأشير.
- اتخاذ القرارات في كافة المجالات تماشيا مع نصوص القانون الداخلي للبنك.
- ضمان التوجيه والإدارة والإشراف والتنسيق لجميع أنشطة إدارة التشغيل الإقليمية والوكالات المرتبطة بها.

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

- تمثيل البنك، مع المؤسسات والمنظمات الخارجية المفوضة من قبل الإدارة العامة، في الولايات الخاضعة لولايته الإقليمية.
- التحقق من صكوك الضمان وفقا لشروط تصاريح الائتمان.
- أمر بالصرف.
- ضمان إنشاء ومراقبة إدارة ميزانية إدارة التشغيل الإقليمية والوكالات المرتبطة.
- يتولى إدارة الأرشيف والجانب الإداري لإدارة العمليات الإقليمية والوكالات الملحقة.

❖ **قسم المراقبة:**

ومن مهامها ما يلي:

- مراقبة مختلف الأنشطة والعمليات المصرفية التي يقوم بها البنك.
- التأكد من الالتزام بتطبيق قواعد الأخلاق والنزاهة وقواعد السلوك الخاصة بالبنك.
- ضمان تنفيذ الوسائل الملائمة، النوعية والكمية.
- ضمان الإشراف على جميع الموظفين الخاضعين لمسؤوليتها ، سواء كانوا المراقبين الذين يشكلون القسم أو المراقبين المعينين والمتمركزين على مستوى الوكالات المرفقة.

❖ **القسم التجاري**: تتمثل مهامه وصلاحيته في:

- ضمان الإدارة والإشراف والتنسيق لجميع الأنشطة المتعلقة بتحليل طلبات التمويل والإجراءات التجارية.
- معالجة الملفات، من الملفات التي تقع تحت إشراف لجنة الائتمان الإقليمية أو المركزية.
- مراقبة شكاوى العملاء.
- إعداد إجراءات مبيعات جماعية (تجهيز جميع موظفي الشركة بمنتج أو أكثر من المنتجات أو الخدمات.(
- ضمان تنظيم وتنفيذ خطط العمل المعتمدة من قبل إدارة البنك التقليدي.

ينقسم هذا القسم إلى مصلحتين وهما:

1 مصلحة القروض:

تتمثل المهام الرئيسية لمصلحة القروض في:

- تقديم الملفات إلى لجنة الائتمان الإقليمية.

- معالجة ملفات الائتمان التي يكون تفويض السلطة فيها من مسؤولية اللجنة الإقليمية أو المركزية للائتمان.
- التأكد من اكتمال الملفات الائتمانية التي سيتم إرسالها لمراجعتها من قبل اللجنة المركزية للائتمان.

2 **المصلحة التجارية:**

تتمثل مهامها في:

- إنشاء عمليات تهدف إلى ولاء العملاء.
- إدارة ومراقبة عمليات وأساليب التجارية.
- تلقي ومعالجة شكاوى العملاء مع الهياكل المعتمدة.

❖ **قسم إدارة القروض**

تتمثل مهامه في:

- ضمان قيادة الأنشطة المتعلقة بإدارة القروض وتنشيطها وتنسيقها والإشراف عليها.
- ضمان التنفيذ على نظام المعلومات للقرارات التي تتخذها لجان الائتمان المختلفة.
- التأكد، قبل أي بدء للإنتاج، من استيفاء الشروط المسبقة المطلوبة في تصاريح الائتمان.

حيث ينقسم إلى مصلحتين التي تتمثل في:

1 **مصلحة انتاج القروض**

تعمل على:

- إدخال التراخيص الائتمانية في نظام المعلومات.
- التأكد من التحقق من توفر الأموال والائتمانيات بالتوقيع وفقًا لتفويضات الائتمان.
- التأكد قبل أي بدء إنتاج ، من استيفاء الشروط المسبقة والتحقق من ضمانات الحظر من قبل الخدمة.

2 **مصلحة أمانة الالتزامات:**

تتمثل مهامها في :

- تحليل استهلاك اعتمادات التشغيل من أجل تحديد العملاء.
- إعداد تقرير شهري يوضح الاعتمادات الممنوحة لإرسالها إلى التسلسل الهرمي والهياكل الائتمانية.
- ضمان متابعة محددة لتطور الديون المصنفة.

- متابعة تحصيل الضمانات اللاحقة.

❖ **قسم التحصيل القانوني**

من المهام والصلاحيات الرئيسية لهذا القسم ما يلي:

- ضمان الإدارة والإشراف والتنسيق لجميع أنشطة تحصيل الديون وإدارة ملفات الضمانات والميراث ومتابعة الاتصالات.
- تقديم المساعدة والمشورة للوكالات في مسائل تحصيل الديون غير المسددة لشرائح العملاء المختلفة.
- إطلاق ومراقبة حملات موثوقية البيانات.
- ضمان التحقق من صحة الضمانات التي تم جمعها وحفظها وإدارتها.
- التأكد من فحص ملفات الإرث والمعاقبة عليها.

ينقسم هذا القسم إلى ثلاث مصالح وكل مصلحة منه لديها مهام يقوم بها:

1 **مصلحة الاتصالات**

تتمثل مهام مصلحة الاتصالات في:

- إطلاق ومراقبة حملات موثوقية البيانات بمبادرة منها أو بمبادرة من الهياكل المركزية.
- ضمان التحديث المنتظم لسجلات العملاء
- تحديد وإدارة مندوبي المبيعات الذين يعانون من أوجه القصور.

2 **مصلحة التحصيل والمنازعات**

من مهامها ما يلي:

- متابعة كل النزاعات القائمة بين المديرية وفروعها والأطراف الأخرى، وفي الغالب تهتم بحل النزاعات الخاصة بملفات الشركة.
- ضمان إدارة الذمم المدينة في جميع مراحلها.
- إدارة ومراقبة استرداد الديون المصنفة.
- ضمان تنفيذ قرارات المحاكم.
- رعاية ودراسة جميع الطلبات الواردة من العملاء.

3 مصلحة الضمانات والخلافة

تتمثل مهامها في:

- متابعة تحصيل الضمانات اللاحقةدراسة الامتثال القانوني وأصالتها وصحتها للضمانات التي جمعتها الوكالات كجزء من إنشاء القروض المصرح بها.
- فحص وإقرار ملفات الخلافة المحالة من قبل الوكالات.
- التأكد من أن الضمانات المحصلة تتوافق مع المتطلبات المنصوص عليها في تصاريح الائتمان.

❖ **القسم الإداري**

من المهام والصلاحيات الرئيسية لهذا القسم ما يلي:

- ضمان الاحتفاظ بالسجلات القانونية والتنظيمية بشكل صحيح.
- ضمان الإدارة السليمة للموارد البشرية.
- متابعة وإدارة ميزانية الهياكل.
- ضمان الإدارة والإشراف والتنسيق لجميع الأنشطة المتعلقة بالإدارة والمحفوظات (الأرشيف) وتكنولوجيا المعلومات والمحاسبة.
- ضمان الامتثال لتدابير أمن تكنولوجيا المعلومات ، على مستوى إدارة العمليات الإقليمية والوكالات

ينقسم هذا القسم إلى ثلاث مصالح وكل مصلحة منه لديها مهام يقوم بها وهي كالتالي:

1 مصلحة الإدارة و الأرشيف

تتمثل مهامها في:

- توجيه وتحفيز وتنسيق أنشطة الخدمة المتعلقة بالإدارة والمحفوظات.
- الاحتفاظ بالملفات الإدارية لموظفي إدارة التشغيل الإقليمية والهيئات.
- الاحتفاظ بسجلات قانونية وتنظيمية.
- متابعة تسيير طلبيات المواد والتوريدات.

2 مصلحة المحاسبة

تتمثل مهامها في:

- توجيه وتحريك وتنسيق أنشطة الخدمة.
- طلب العمل من قبل دائرة المحاسبة المركزية ضمن المهل الزمنية.
- إجراء التعديلات المحاسبية على مستوى إدارة التشغيل الإقليمية. إذا تعذر ذلك ، فاتصل بإدارة المحاسبة المركزية.

الشكل (III_ 04): الهيكل التنظيمي لمديرية الجهوية لبنك BDL لولاية مستغانم

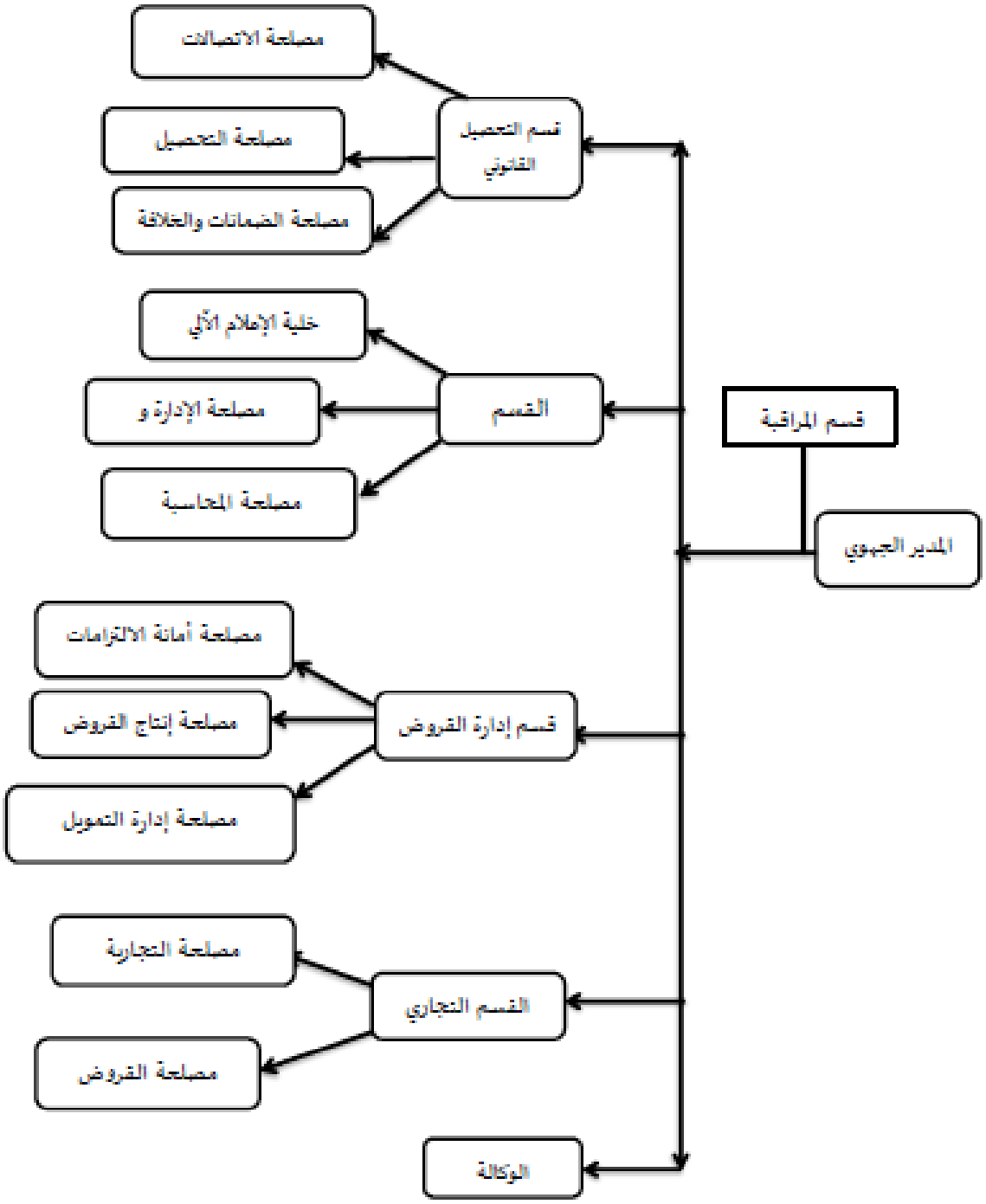

مصدر: وثائق مقدمة من البنك

الشكل(III_05): هيكل التنظيمي لوكالة بنك تنمية المحلية مستغانم

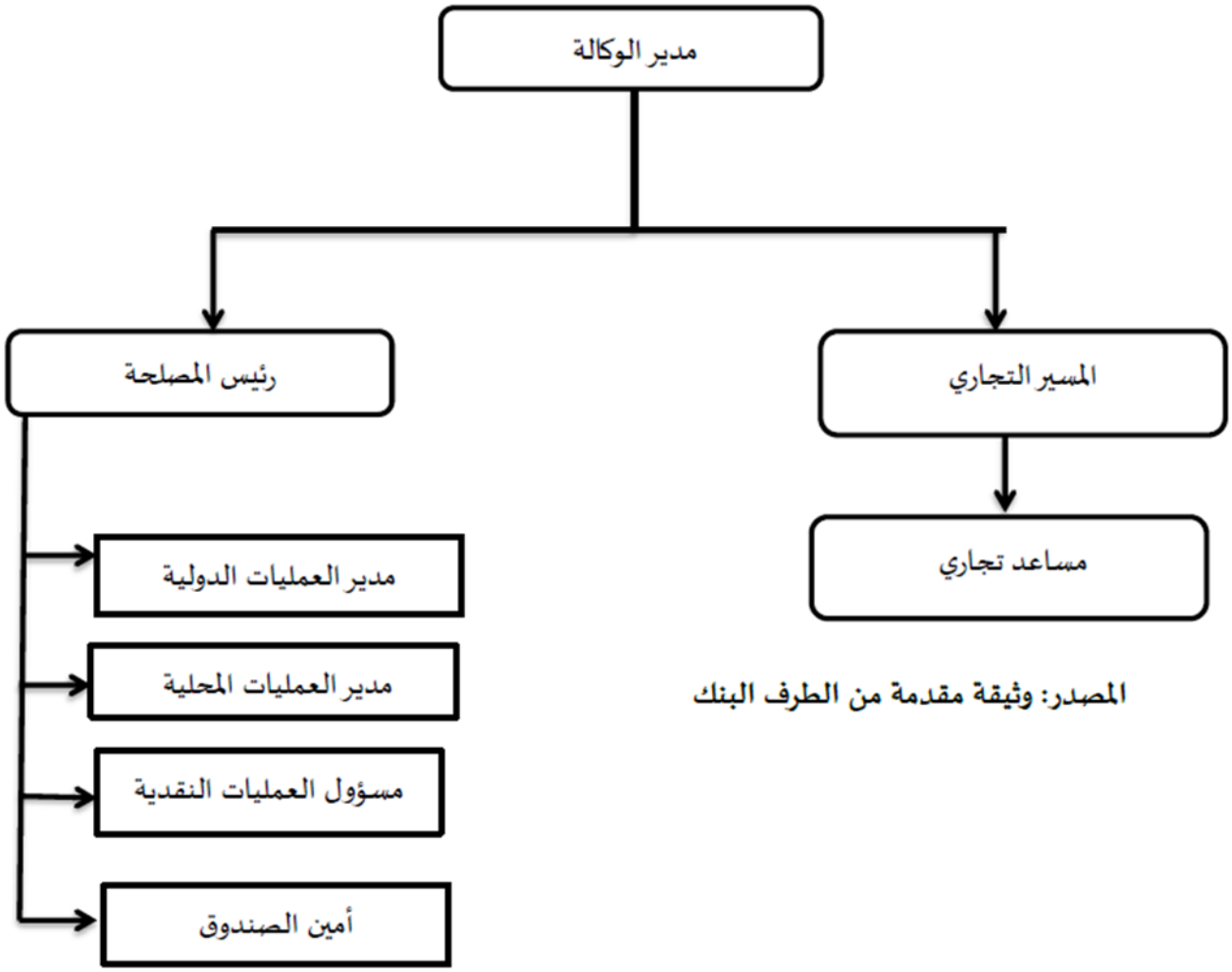

المصدر: وثيقة مقدمة من الطرف البنك

المطلب الثاني: صلاحيات المديريات والأقسام لبنك التنمية المحلية و مهامه و أهدافه

الفرع الأول: صلاحيات المديريات والأقسام داخل البنك

يتم تنظيم وكالة البنك والتنمية المحليةBDL كالتالي:

- **مديرية الوكالة**: تقع مسؤولية تسيير الوكالة البنكية باعتباره الوسيط الدائم عن طريق التزامه بربط المتعاملين الاقتصاديين والبنك. وهو مسؤول عن تنمية نشاط الوكالة باختبار الوسائل المادية والبشرية الموجودة تحت سلطة مفوض للسلطة من طرف الإدارة العامة حيث يجب أن يكون التفويض مرنا لتحقيق أهداف البنك.

❖ **نائب المدير**: في وجود وكالة متوسطة أو كبيرة يتم تعيين مساعد المدير الذي يقوم ب:

- تسيير لوسائل البشرية والمادية المتاحة للوكالة.
- مراقبة طبعة المعاملات البنكية وطريقة تقديمها للعملاء.

❖ **الوظيفة الإدارية**:

- هي من أهم المهام النهائية لمدير الوكالة يمكن تفويضها إلى نائب المدير بمساعدة الأمانة الإدارية والتي تتضمن المهام التالية:
- متابعة نشاط العنصر البشري وتوفير الموارد اللازمة لتسيير المهام.
- تنفيذ المهام الإدارية (الاتصالات، مكتب البريد،.....).
- تسيير الميزانية للاستثمار والقيام بالمهام ومتابعة نشاطها.

❖ **الوظيفة التقنية:**

تعتمد على أمانة الالتزامات التي تقوم بتنفيذ عمليات القرض من خلال خدمات الصندوق التي تضم تسوية الحسابات، الخدمات التجارية الخارجية والتي تقوم على دراسة العقود وملف التصدير والاستيراد بفتح ومتابعة الحسابات بالعملة الأجنبية وتبليغها للبنك الجزائر.

❖ **وظيفة الاستغلال:**

تضمن الحركة التجارية داخل الوكالة وهدفها:

- تطور دائم للنشاط التجاري بضمان عملاء دائمين للوكالة (الموارد، الالتزامات).
- متابعة الأهداف المسطرة فيما يخص جميع الموارد المالية.
- متابعة الضمانات المقدمة من طرف العملاء.

وظيفة تسيير الأخطار:

يتحمل مدير وكالة مستغانم متابعة هذه الوظيفة بدراسة وتسيير القروض الممنوحة لعملاء الوكالة من خلال:

- فرص منح القرض، طبيعة القرض، مردوديته، مدته، ومتابعة وضعية العملاء.
- مديونية المتعاملين مع البنك بالاستعانة بمركز الأخطار للبنك الجزائري ومتابعة تقديم الوسائل الأساسية التي يحتويها ملف القرض حتى يتم قبوله من طرف البنك.

الفرع الثاني: مهام بنك التنمية المحلية

كأي بنك تجاري فإن بنك التنمية المحلية يرتكز على مجموعة من المهام التي تتمثل في:

- فتح حسابات التوفير، و الحسابات الجارية و جلب الودائع.
- تمويل عمليات الاستيراد و التصدير.
- تقديم قروض وسلفيات مختلفة الآجال طبقا للقوانين سارية المفعول.
- بيع وشراء العملات الأجنبية و عمليات الصرف.
- تقديم خدمات للهيئات العامة المحلية.
- تقديم خدمات للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية.
- العمليات التي لها علاقة بالسلفيات مقابل رخصة أو رهن.
- المساهمة في إعادة هيكلة المؤسسات في العامة.
- عمليات التحويل الخارجي.
- خدمة البطاقة الائتمانية.
- إصدار شيكات سياحية.
- المساهمة في تمويل المشاريع.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

الفرع الثالث: أهداف البنك

من أهم أهداف البنك ما يلي:

- تحريك العجلة الاقتصادية للبلاد، وهذا بتوسيع نشاط الدورة الاقتصادية في كل القطاعات الصناعية منها التجارية.
- خلق مناصب شغل حديثة ناتجة عن الاستثمارات المدعمة بكل الاحتياجات والموارد المالية, ومن ثم رفع الدخل القومي والفردي الذي ينتج عنه رفع القدرة الشرائية.
- محاولة التخفيف من حدّة البطالة وذلك من خلال دعم تشغيل الشباب عن طريق منحهم قروض (مشاريع Ensej).

المطلب الثالث: شروط و مبادئ منح القروض في بنك التنمية المحلية BDLوآثارها

لابد من وجود شروط ومبادئ يتسم بهم المقترض فيجب التقيد بها

الفرع الأول: شروط بنك التنمية المحلية لمنح القرض

من شروط تقديم قرض في بنك التنمية المحلية ما يلي:

- يجب على المقترض أن لا يكون ذو سوابق عدلية .
- يجب على المستفيد أن لا يكون قاصرا وأن لا يكون يتجاوز سن 70
- أن يكون المقترض قادر على تسديد ديونه وذلك حسب مدخوله.
- يلزم التأكد من أن المستفيد من القرض ليس عنده أي دين عند البنوك الأخرى.
- يجب عليه أن يكون لديه ضمانات تغطي قيمة القرض المتفق عليه مع البنك.
- يجب على البنك أن يتأكد بأن المستفيد ليس في حالة إفلاس.

الفرع الثاني: مبادئ منح القروض في بنك التنمية المحلية

قبل الإصلاح الذي عرفه بنك التنمية المحلية كان منح القروض خاضعا لمبدأ الشخصية أي أساس المعاملات الائتمانية تتمحور في جانب الثقة المتبادلة بين طرفي المعاملة والتي تأتي من خلال إدراك البنك لطبيعة المتعامل معه من حيث سمعته ومركزه الائتماني.

أمّا الآن فمنح القروض أصبح حسب المعايير الاقتصادية التالية:

- **الشخصية:** والتي تأتي من خلال إدراك البنك لطبيعة المتعامل معه من حيث سمعته ومركزه.
- **القدرة:** يتأكد من قدرة المستفيد على الالتزام وذلك من خلال استخدام مؤشرات كمية ونوعية.
- **رأس المال:** إطلاع البنك على مختلف المؤشرات والبيانات المالية للمستفيد من القرض قصد معرفة مدى استقلالية المالية.
- **الضمانات:** وهي إحدى الأساليب الحماية المستخدمة من قبل البنك في مواجهة مخاطر عدم التسديد، إلى جانب ملكية الأصول، توليد الدخل، والظروف الاقتصادية.

الفرع الثالث: أثر منح القروض في بنك التنمية المحلية:

إن منح القروض في بنك التنمية المحلية له أثر إيجابي وسلبي

1- الإيجابية:

- الزيادة في منح القروض وتنوعها برفع فائدة البنك ورقم أعماله.

- تسهيل الحياة المعيشية للمواطن البسيط من خلال القرض الاستهلاكي.
- عدم تعطيل المتعاملين الاقتصاديين في عمليات الاستثمار وكذا الاستغلال.
- الزيادة في القروض يعني الزيادة في الاستثمار وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني والتقليل من البطالة.

2- السلبية:

- ثقافة المواطن الجزائري لا تسمح له باستغلال القرض في مشاريع استثمارية كبيرة وخوفه من المستقبل من عدم النجاح.
- التهرب من التسديد وخاصة إذا لم تكن هناك مواصلات بين البنك والمؤسسة التي يعمل بها في حالة القروض الاستهلاكية,
- تقديم للبنك تقارير ومعلومات خاطئة فيما يخص التحليل المالي والمحاسبي إلى جانب عدم إعلام البنك بالإيرادات المنتظرة والتي تتأخر في الدخول إلى خزينة المؤسسة.
- الامتناع عن التوقيع على بعض الوثائق للاعتراف بالديون اتجاه المؤسسة.

المبحث الثاني: واقع التعثر البنكي في بنك BDL

يمنح البنك قروض مختلفة وذلك حسب النشاط الاقتصادي الذي سيقوم به المقترض يمكن أن تكون (استثمارية، استغلالية، استهلاكية...)، ولكل نوع من القروض وثائق لمنحها يجب على المقترض أن يقدمها.

يمكن هذه القروض أن تصبح قروض متعثرة وذلك بسبب عدم تسديد العميل لديونه. وسنتطرق في هذا المبحث اكل من الوثائق اللازمة لمنح القروض ودراسة حالة لقرض متعثر وكيفية تحصيله.

المطلب الأول: الوثائق اللازمة لمنح القروض وحجم القروض المتعثرة في بنك BDL

الفرع الأول: الوثائق اللازمة في منح الروض في بنك التنمية المحلية

❖ **الوثائق اللازمة لمنح القرض الاستثماري**

➢ **طلب قرض استثماري**

طلب خطي من المقترض يتم تحديد فيها نوع ومبلغ القرض المطلوب والغرض منه، والضمانات التي يقدمها، وتوقيعه.

- **الوثائق الإدارية و القانونية**
  - نسخة مصادق عليها للسجل التجاري أو أي وثيقة مشابهة.
  - نسخة طبق الأصل مصادق عليها للقانون الداخلي الخاص بالشركات.
  - نسخة طبق الأصل مصادق عليها للجريدة الرسمية للإعلانات القانونية.
  - نسخة طبق الأصل مصادق عليها لعقد الملكية بقرار منح أو الاستفادة من قطعة أرض.
- **الوثائق الجبائية والمحاسبية**
  - شهادة ضريبية واجتماعية لثلاث أشهر الأخيرة.
  - تقرير محافظ الحسابات.
  - فاتورة شراء المعدات.
  - تقدير مفصل للقيمة المادية لأشغال البناء والهندسة المدنية.
  - المراقبة الفنية أو وثائق تدعم وتبرر الأشغال المنجزة سابقا للعمل والوسائل المكتسبة.
- **الوثائق التقنية**
  - رخصة البناء.
  - مخطط إنجاز المشروع.
  - التصريح للاستئجار والدراسة الجيولوجية.
  - الرسم المعماري

❖ **الوثائق اللازمة لمنح القرض العقاري**

- طلب خطي للحصول على القرض يكون مدون فيه كل اسم العم[1]يل وقيمة القرض ونوعه والغرض منه وتوقيعه.
- شهادة الحالة المدنية وشهادة العائلة للمتزوجين.
- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة عمل.
- نسخة طبق الأصل من السجل التجاري إذا كان المقترض من أصحاب المهن الحرّة.
- إثبات الدخل للموظفين وإقرار الراتب السنوي.
- الإفصاح عن فوائد حسابات التوفير للمدخرين.

[1] _ وثائق مقدمة من البنك

❖ **الوثائق اللازمة لمنح قرض الاستغلال**

طلب قرض استغلالي

- طلب خطي من العميل أو الزبون يكون فيه قيمة ونوع القرض المطلوب من البنك، الغرض منه.

الوثائق المالية والمحاسبية

- حصيلة مباشرة النشاط والانتهاء منه، بالنسبة للمؤسسات في مرحلتها الأولى في ممارسة نشاطها العملي.
- الوضعية الحسابية الأخيرة وجدول النشاطات الأخير من أجل تجديد ملف طلب القرض.
- خطة تدفق المالي لهذا النشاط.
- برنامج تمويل وتدعيم حسب الأسواق لمؤسسات المختصة في بناء السكنات.
- شهادتي التأهيل والتصنيف المهني.
- استمارة الهوية حسب الأسواق لمؤسسات المختصة في البناء السكنات.
- جدول التكاليف بالنسبة لمؤسسات المختصة في بنا السكنات.
- تقرير محافظ للحسابات.

الوثائق الإدارية والقانونية

- نسخة طبق الأصل مصادق عليها للسجل التجاري.
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها للجريدة الرسمية.
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها لعقد الملكية أو عقد الإيجار التي يمارس فيها نشاط المؤسسة.
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها لقانون الداخلي للمؤسسات.

الوثائق الضريبية والشبه ضريبية

- نسخة من شهادة الأدوار لا تتجاوز ثلاث أشهر الأخيرة.
- الشهادات الضريبية للأشهر ثلاث الأخيرة.
- جدول تسديد الديون الضريبية أو الاجتماعية الموقوفة من قبل الهيئة المعينة، في الحالات المتأخرة.
- شهادة عدم فرض الضرائب بالنسبة للنشاطات الجديدة.

الفرع الثاني: حجم القروض المتعثرة في بنك BDL

حسب ما رأينا فإن البنك صارم في منح القروض حيث يتركز على الضمانات وعلى شروط كثيرة يجب توفرها قبل منحه القرض لتجنب مشكل عدم تسديد الدين أو تجنب تعثر القروض. فلمعرفة تطور القروض الممنوحة وحجم ونسبة تعثرها في السنوات الثلاث الأخيرة (من 2019 إلى 2021).

الجدول رقم (III_ 01): حجم القروض وحجم ونسبة تعثرها لسنوات (2019_ 2021)

السنة	2019	2020	2021
حجم القروض	55054500	67610789	61685714
حجم القروض المتعثرة	11541219	12846050	15113000
نسبة القروض المتعثرة	%21	19%	24.5%
نسبة خطر الائتمان	**0.21**	**0.19**	**0.24**

المصدر: من إعداد بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم

من خلال الجدول نلاحظ بأن حجم القروض الممنوحة في 2020 أكثر من المقدمة في سنة 2019 وفي سنة 2021 انخفض حجم القروض الممنوحة مقارنة بسنة 2020. أما بالنسبة لحجم القروض المتعثرة فكان في سنة 2021 أكبر من سنة 2020 و 2019. حسب ما نعلم فإن في سنة 2020 و 2021 كانت فترة جائحة كورونا وبالتالي كل المشاريع الممولة علقت والمستثمرين الذين أخذوا القروض لم يسددوا دينهم الذي كان من المفروض أن يسدد في سنة 2021 حسب رزنامة التسديد ولهذا السبب كان حجم القروض مرتفع في سنة 2021.

المطلب الثاني: دراسة حالة عن طلب قرض وإجراءات منحه في بنك التنمية المحلية

تقدم شخص (زبون) XXXX لبنك التنمية المحلية بطلب قرض استثماري لتمويل مشروع فتح قاعة حفلات في ولاية مستغانم بقيمة 000 000 000 25 دج فقام البنك بقيام بالخطوات التالية:

- فتح حساب خاص بالعميل لدى بنك التنمية المحلية.
- تقديم ملف طلب القرض الذي يتكون من الوثائق التالية:

❖ **الوثائق الإدارية:**

- مقرر فتح لقاعات الحفلات.
- مستخرج من السجل التجاري Registre commerce (ملحق 01).
- شهادة الإعفاء من الضريبة Extrait de role (ملحق 02).
- شهادة الضمان الاجتماعي (ملحق 03).

❖ **الوثائق المحاسبية:**

- الشهادات الضريبية والاجتماعية لثلاث أشهر السابقة
- فاتورة للمعدات والنفقات (ملحق 04).
- بطاقة تسجيل في مديرية الضرائب (ملحق 05).

❖ **وثائق تقنية:**

- رخصة البناء.
- مخطط إنجاز المشروع.
- الصريح للاستئجار.

ومن ثم قام بنك BDL بدراسة أولية لملف طلب القرض وذلك بالاستعلام عن الزبون من البنوك الأخرى (BNA، CPA، BADR) وذلك لمعرفة إذا كانت أي مشكلة أو سوابق مع أي بنك آخر، ثم قام بدراسة تحليلية للملف وذلك بأخذ بعين الاعتبار كل من الوثائق الإدارية والتقنية والمحاسبية التي قدمها العميل .

بعد أن تمت الدراسة التحليلية تم تقديم مخطط دراسة طلب القرض على لجنة القرض ليروا إذا كان القرض لا تتجاوز حد معين حيث لبنك BDL مبلغ معين لا يمكن تجاوزه. وبعد أن تمت كل هذه الإجراءات في الأخير تمت الموافقة على منح القرض للعميل، فقام البنك بإعلام العميل بقراره بالقبول وأبلغه بأنه هناك شروط لمنحه القرض وضمانات يجب أن يقدمها.

فمن بين هذه الشروط:

- مدة القرض لا تتعدى 7 سنوات.
- إمضاء اتفاقية قرض استثماري بين الطرفين البنك والزبون (ملحق 06).
- تحديد الفوائد.

أما بالنسبة للضمانات فتتمثل في:

- رهن رسمي للعقارات الذي لدى العميل.

- تأمين على العقار من الكوارث الطبيعية.
- رهن الحيازة للمحل التجاري.

قام العميل أو الزبون بقبول شروط المقدمة له وأخرجت له وثيقة رخصة قرض Autorisation de crédit الذي يكون مدون فيها كل من اسم ولقب المقترض ومبلغ القرض ورقم الحساب البنكي له. (ملحق 07) حيث حددت مدة تسديد أقساط الدين كل ثلاث أشهر وفق جدول إهتلاك محدد. وبعد أن تمت كل الإجراءات وأخذ الزبون قرضه وبدأ في مشروعه وكان ناجحا ومحترما لاتفاقية القرض الاستثماري ومدة تسديده إلى أن جاءت فترة تأخر فيها عن تسديد دينه وأصبح القرض الاستثماري قرضا متعثرا يواجه بنك التنمية المحلية.

المطلب الثالث: كيفية معالجة بنك BDL لقرض المتعثر

بعد أن تأخر الزبون XXXXXXعن تسديد ديونه في الآجال المحددة ولا حظ البنك أن العميل لم يسدد دينه، فاتخذت مصلحة التحصيل والمنازعات إجراءات تطبق على هذا الزبون لتحصيل القرض المتعثر وذلك عبر مراحل مختلفة، ومن بين هذه الإجراءات:

- مكالمة هاتفية: قامت مصلحة التحصيل والمنازعات في المرحلة الأولى بالاتصال بالزبون عن طريق الهاتف وإبلاغه بأنه تأخر عن التسديد الدين وما سبب هذا التأخير، ولكن الزبون لم يستجيب للاتصال الهاتفي ولم يأتي ليبرر سبب التأخير عن تسديد الدين فقام البنك بإجراء آخر .
- أما في المرحلة الثانية فقام البنك بإرسال إعذار يكون فيه عنوان المرسل اسم السيد وموضوع الإعذار الذي كان يتمحور حول تسديد دين وأنه إذا لم يستجيب لهذا الإعذار في أجل أقصاه 15 يوما سيكون البنك مجبر لاتخاذ الإجراءات القضائية المناسبة من أجل تحصيل الدين (ملحق 08). ولكن كل هذا لم ينفع ولم يتوصل البنك إلى حل فقامت مصلحة تحصيل بإرسال أشخاص مكلفين لهذا العميل (Compte rendue de visite) ليعلموا ما هو سبب تأخير ولكن لم يجدوه في الولاية ولم يتوصلوا إلى نتيجة.
- في المرحلة الثالثة قام البنك بإجراء أخر الذي تمثل في " حجز مال المدين لدى الغير " (ملحق 09) حيث تعلق الأمر بمراسلات قام بها البنك مع البنوك الأخرى (BNA، BADR، CPA، ...) بغرض استعلام على إمكانية وجود حسابات لديهم لهذا الزبون من أجل حجز أمواله بهدف استرجاع الدين المتعثر لديهم، فكان ردهم سلبي بأنه لا يوجد لديه أي حسابات عندهم.

- قام البنك بإرسال إعذار آخر ولكن هذه المرة عن طريق محضر قضائي (ملحق 10) ولكن كالعادة لم يأتي الزبون رغم كل هذه الإجراءات وهنا لم يبقى على مصلحة التحصيل والمنازعات سوى أن قدم الملف للمحامي متعاقد مع بنك BDL (ملحق 11) ويكون الملف مكون من الوثائق التالية:
- نسخة من اتفاقية القرض الاستثماري التي تم توقيع عليه كلا الطرفين.
- نسخة عن جدول الاستهلاك.
- نسخة عن كشف الحسابات.
- نسخة عن الإعذارات المرسلة.

بعد أن علم الزبون بأن تم تحويله للمحامي وبالتالي للعدالة بهدف الحصول على القرض المتعثر تولد لديه ضغط معنوي الذي جعله يأتي راكضا للبنك من أجل طلب السماح منهم على عدم استجابته لكل الاتصالات والاعذارات وتأخيره عن السداد ومن أجل تسوية الوضعية وتقديم تبرير لهذا التأخير الذي كان بسبب جائحة كورونا (COVIDE19) التي كما نعلم بأنها كانت فترة قاسية وحرجة على البلاد وعلى كل العالم، حيث أغلقت كل أماكن الازدحام والتجمعات (الحدائق، مرافق التسلية، الشواطئ، وكذلك قاعة الحفلات....).

بما أن مشروعه كان افتتاح قاعة حفلات فلم يعمل في تلك الفترة لهذا لم يستطيع أن يسدد دينه، فتقدم بطلب في يوم 2021/02/14 من أجل إعادة جدولة قرض الاستثماري الخاص به (ملحق 12).

بعدما اقتنع البنك بالسبب قام بعقد اجتماع للجنة المختصة بالقروض حول دراسة طلبه بإعادة الجدولة، فقرروا بالموافقة على طلبه (ملحق 13) فحددوا له مدة تسديد حتى 2024/03/31 تكون حسب رزنامة الممنوحة له للتسديد يكون فيها تواريخ بداية تسديد لأقساط الدين ومبلغ القسط (ملحق 14)، حيث كان بداية تسديد القسط الأول في يوم 2021/06/30 والقسط الأخير يوم 2024/04/24.

خاتمة الفصل

من خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم الذي كان الغرض منها معرفة كل من الوثائق والإجراءات اللازمة لمنح القروض وكيفية تعامل البنك مع الديون المتعثرة والإجراءات اللازمة لتحصيله، حيث بالرغم من كل الدراسات والإجراءات التي يقوم بها البنك إلاّ أنه يقع في خطر تعثر القروض.

يستعمل البنك عدة أساليب وإجراءات لتحصيل القروض المتعثرة منها أساليب ودية و اعادة جدولة القرض وذلك من أجل تجنب الإجراءات القانونية التي تكون الحلّ الأخير الذي يقوم به.

الخاتــمة العـــــامة

تعمل البنوك على جمع الأموال وتوظيفها من خلال إقراضها للعملاء (أشخاص طبيعيين و أشخاص معنويين)، فبالرغم من أن البنوك تعتبر القلب النابض لاقتصاد أي دولة إلاّ أنها تتعرض للكثير من المخاطر البنكية التي تجعلها تقع في موقف حرج، فمن أصعب المخاطر التي تواجهها مشكل التعثر البنكي الذي يعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهه وتؤثر سلبا عليه وعلى اقتصاد الدولة ككل.

إن التعثر البنكي هو عجز البنك في تلبية الطلب على النقود من قبل العملاء وبالتالي تولد الذعر والخوف لدى العملاء الآخرين وفقدان ثقتهم بالبنك فيلجؤون إلى سحب ودائعهم مما يجعل البنك يفقد سمعته.

فسبب في التعثر يرجع إلى تعثر القروض الذي تم منحها والتي عجز العملاء عن تسديدها في الأوقات المحددة لهم حسب توع القرض الممنوح وهذا يؤدي بالبنك إلى وقف نشاطه وإعلان إفلاسه في آخر مرحلة من التعثر وهذا يكون نتيجة تهاون البنك في تحصيل القروض المتعثرة. لكن لتجنب هذه النهاية المؤلمة يعمل بأساليب متنوعة لمعالجة وتسوية ولتحصيل الديون المتعثرة وذلك عبر مراحل مختلفة.

اختبار صحة الفرضيات:

اعتمدنا في دراستنا على ثلاث فرضيات تمثلت في:

- **الفرضية الأولى: يعتبر البنك مؤسسة مالية يعمل على جلب الودائع و منح القروض**

إن البنك هو المكان الذي يتلقى فيه عرض النقود و الطلب عليها، تكمن مهمته في قبول الودائع وجلبها وإقراضها لأطراف أخرى وهو يعمل على تجميع الأموال. وبالتالي فإن الفرضية صحيحة.

- **الفرضية الثانية: التعثر البنكي هو عجز البنك على تلبية الطلب على النقود**

إن التعثر البنكي هو احتمالية تعرض البنك لخسائر غير متوقعة، والذي يتمثل في عجز البنك على تلبية الطلب على النقود مما يجعل أصحاب الودائع يخافون ويذعرون فيلتجؤون للبنك لسحب ودائعهم. إن الفرضية صحيحة

- **الفرضية الثالثة: من أساليب معالجة التعثر القروض تقديم شروط منح القرض قبل منحه.**

إن معالجة القروض المتعثرة تعتمد على أساليب عديدة ومتنوعة منها أسالب لتحصيل القروض و أساليب لمساندة العميل المتعثر من خلال انعاشه وتعويمه وانتشاله وأساليب تسوية القروض المتعثرة الذي تتمثل في إعادة الجدولة ورسملة القروض كذلك يوجد أسلوب تصفية العميل.

وبالتالي عدم صحة الفرضية لأن شروط منح القرض تكون من اجراءات منح القروض.

نتائج الدراسة:

من خلال دراساتنا استنتجنا بأن:

- إن للبنك أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فهو مكان للطلب على النقود وعرضها وذلك من حيث تقديم القروض من جهة وجلب الودائع من جهة أخرى.
- إن التعثر البنكي هو من أخطر المشاكل التي تواجه البنوك فهو يتمثل في عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير وذلك من خلال عجزه عن تلبية الطلب على النقود مما يجعل أصحاب الودائع يخافون ويذعرون ويلجؤون للبنك من أجل سحب ودائعهم.
- يوجد عدة أسباب لتعثر البنك منها داخلية ترجع للبنك ومنها خارجية ترجع للعميل فالسبب الرئيس يتمثل في التوسع في منح وتقديم القروض.
- عدم تسديد العملاء لدينهم يؤدي إلى تعثر القروض وبالتالي إلى تعثر البنك.
- القروض المتعثرة هي قروض عجز المقترضون على تسديدها وذلك لأسباب مختلفة.
- للتعثر البنكي أثر سلبي على البنك وعلى البلاد فإذا أعلن البنك الإفلاس فهذا يرجع بالسلب على اقتصاد الدولة.
- إن البنك يتجنب اللجوء إلى القضاء في لتحصيل الديون المتعثرة وذلك لتجنب فقدان كل من سمعته وثقة العملاء وتجنب التكاليف.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه في الدراسة أقترح بعض التوصيات التي تتمثل في:

- يجب أن تكون الدراسة معمقة ومكثفة لملف منح القرض وذلك من قبل الجنة المختصة في منح القروض وذلك لتجنب أي خطر ائتماني.
- ضرورة تنوع البنوك في استثماراتها وعدم اعتمادها على القروض والفوائد.
- ضرورة تكثيف عملية المراقبة على العميل المقترض.
- العمل على اختيار موظفين كفؤ.
- كل بنك معرض لخطر التعثر وخطر تعثر القروض رغم كل احتياطاته التي يقوم بها قبل منح للقروض لذا يجب أن يعمل على تقليل وتجنب المخاطر الائتمانية.

أفاق الدراسة:

كل البنوك بمختلف أنواعها معرضة لخطر التعثر، وإن هذا الموضوع ثري جدا ويبقى دائما مفتوحا للعديد من التساؤلات وما كانت دراستنا إلاّ جزء صغير من هذا الميدان الواسع فلهذا أقترح بعض المواضيع الذي يمكن دراستها من بين هذه المواضيع ما يلي:

- دراسة مقارنة معالجة التعثر المصرفي في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية
- دراسة أساليب قياس التعثر البنكي في البنوك التجارية.
- أساليب البنكية لتقليل من المخاطر المصرفية

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **الكتب:**

1. إسلام عبد القادر عثمان _ القروض البنكية_ ط1_مكتبة الوفاء القانونية _الإسكندرية_2017
2. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي- إدارة البنوك التجارية – ط1_دار غيداء للنشر والتوزيع -2015
3. دريد كامل آل الشيب_ إدارة العمليات المصرفية_ ط1_عمان_ دار المسيرة للنشر والتوزيع_ 2015
4. دريد كامل أل شيب – إدارة البنوك المعاصرة – ط1_دار المسيرة للنشر والتوزيع _عمان – 2012
5. رايس حدة – دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية – دار إثراك للطباعة والنشر والتوزيع – 2009
6. سامر بطرس جلدة – النقود والبنوك – ط1_دار البداية للنشر والتوزيع _عمان– 2009
7. سرمد كوكب الجميل_ مقدمة في إدارة المؤسسات المالية نظريا وتطبيقات_ ط1_ الأكاديميون للنشر والتوزيع_ عمان_ 2018
8. سمير فخري نعمة – بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات – دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع – عمان – 2011
9. ضياء مجيد الموسوي– أسس علم الاقتصاد – ط1_ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر–2014
10. عبد الباقي إسماعيل إبراهيم – إدارة البنوك التجارية – دار النشر والتوزيع - عمان 2015
11. عبد القادر بسبع – إدارة المخاطر المالية – ط1_دار الأسام للنشر والتوزيع_ عمان– 2019
12. الغرغري شهاب أحمد – إدارة البنوك الإسلامية – ط1_دار نفائس للنشر والتوزيع _عمان – 2011
13. فضيل فارس_ التقنيات البنكية_ ط1_مطبعة ألموساك رشيد_ الجزائر العاصمة_ 2013
14. محمد آل صيرفي_ إدارة المصارف_ ط1_دار الوفاء لطباعة والنشر_ الاسكندرية _2007
15. محمد سعيد سلطان – إدارة البنوك _ دار الجامعة الجديدة الإسكندرية – 2005
16. محمود الوادي – حسين سمحان _ المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية_ ط1_دار المسيرة للنشر والتوزيع _عمان _ 2007
17. وليد العايب – لحلو لخاري – اقتصاد البنوك والتقنيات البنكية _ط1– مكتبة حسن العصرية – 2013

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **المذكرات:**

1. سيف هشام صباح الفخري_ الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية_ ماجستير العلوم المالية والمصرفية_ جامعة حلب _ كلية الاقتصاد_ 2009
2. شليق رابح_ أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية_ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية_ الجزائر_ جامعة غرداية _ 2020
3. القرصو وفاء_ أثر القروض المصرفية على نمو الاقتصادي_ أطروحة دكتوراه في الاقتصاد البنكي_ الجزائر_ جامعة تلمسان _ 2009
4. هبال عادل_ إشكالية القروض المصرفية المتعثرة _ مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية_ جامعة الجزائر_ 2012

❖ **المجلات**

1. إليفي محمد_ الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعقر المصارف في النظام المصرفي الجزائري_ مجلة الاقتصاد الجديدة_ مجلد01_العدد14_ 2016
2. بن مدني صديقة و سعودي بلقاسم_ القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها _ مجلة الحقوق والعلوم الانسانية_ المجلد 02_ العدد30_ جامعة زيان بن عاشور الجلفة_
3. بن معمر علي و جيلالي عمير– إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا الجزائر نموذجا _مجلة التراث _مجلد 10– العدد 03 _ جامعة الجزائر_ أكتوبر 2020
4. تشيكو عبد القادر_ مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها_ مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية_ المجلد 20_العدد01_ جامعة زيان عاشور الجلفة_ أوت 2008
5. ريحان الشريف_ التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة _ مجلة التواصل_ العدد 15_ جامعة باجي مختار_ عنابة _ ديسمبر 2005
6. سمية محمد مصطفى، محمد الأمين_ دور البنك الزراعي في تمويل محاصيل الدورة الزراعية_ مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية _ المجلد 05_ العدد01_ جامعة كسلا السودان_ جوان 2021
7. سومية لطفي_ انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي_ مجلة صندوق النقد العربي_ 2017/10/18
8. عامر ملايكية_ التعثر المالي للمشاريع الصغيرة الجديدة : دراسة ميدانية_ المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت_المجلد05 العدد01_ مارس 2018

9. عبد الرحمان بن سانية و شليق رابح_ الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها ووسائل الحد منها_ مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية_ جامعة زيان بن عاشور الجلفة_ المجلد 30_ العدد02
10. عليش فاطمة وآخرون – تمويل القرض العقاري في البنوك الإسلامية – مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة_ مجلد 03_ العدد 02_جامعة الجلفة _ 2020
11. عون الله سعاد_ بلعزوز بن علي_ الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي _ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا_ المجلد04_العدد19_ 2018
12. مركان محمد البشير وآخرون_ القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة _مجلة اقتصاديات المال والأعمال _العدد 06_ جوان 2018.